التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

رغم التعتيم الإعلامي...
حزب التحرير يختتم
أعمال مؤتمره السنوي
بنجـــــــاح

الإستعمـــــــار
وحكومات تصريف
الأعـــمـــال

الاحد 18 محرّم 1442هـ الموافق لـ 6 سبتمبر 2020 م العدد 306 الثمن 700م

الحكومة الجديدة
امتداد لإفرازات الديمقراطية الكريهة

بنهاية الديمقراطية.. النهاية الحتمية للمبدأ الرأسمالي

الانقلاب العسكري في مالي

كلمة العدد

الحكومة الجديدة
امتداد لإفرازات الديمقراطية الكريهة

انقشع غبار الشد والجذب وخفت ضجيج الرافضين لتشكيلة «هشام المشيشي» والمؤيدين لها, ولم يبق إلا صدى أصوات تمجد نجاح المسار الديمقراطي في تونس، كيف لا وقد تداولت على السلطة بعد الثورة إلى الآن ثماني حكومات بشكل سلس ومرن أي بمعدل حكومة كل ـعام وربعـ وذلك هو مبلغهم من العلم.

تتشكل حكومة وتنحل أخرى مع الحرص الشديد على عدم الخروج عن المسار الذي رسمه لهم المسؤولون الكبار إلى درجة أصبح تغيير الحكومات غاية في حدّ ذاته من أجل إبراز فكرة التداول على السلطة والإيهام بأنها مكسب ما كنا لنضفر به لولا الديمقراطية ومسارها الذي رسمته القوى الاستعمارية, وجاري الآن العمل على جعله نموذجا يقع تعميمه لاحقا على العالم الإسلامي, وبالتالي تقطع تلك القوى الطريق عن البديل للنظام الديمقراطي المتهالك, وهو الإسلام بوصفه مبدأ يعالج جميع مشاكل الحياة.

لقد سدت جميع المنافذ في وجه النظام الديمقراطي واتسع عليه الخرق واستنفد أعوانه كل أرصدتهم من الوعود الزائفة والأماني الخادعة. فالثورة كشفت جميع عورات نظامهم الذي كان في ما مضى يروج الأكاذيب ثم تجبر عصاه الغليظة الناس على تصديقها والاقتناع بأنهم يجنون من شوكه عنبا.

ثماني حكومات بالتمام والكمال لم تنجز ولا واحدة منها النزر القليل مما اندلعت الثورة من أجله، فبعد إسقاط عرش «بن علي» ظلت «دار لقمان على حالها» بل ازداد الوضع سوءا, فنسبة البطالة في ارتفاع مطرد, والمديونية تفاقمت والتضخم قفز فوق جميع الحواجز. أما المقدرة الشرائية فقد لامست قاع التردي وباتت الغالبية العظمى من أهل تونس غير قادرة على تحصيل قوت يومها تماما كما هو الحال زمن حكم «بن علي», لهذا بحث القائمون على هذا النظام بتعليمات وأوامر تأتيهم تباعا من وراء البحار عن مخرج من هذا المطب الذي وقع فيه النظام الديمقراطي علما أنه ـالنظامـ يعاني من الترهل ويحمل أراض التفكك في معاقله وعقر داره ولم يعد الأمر مقتصرا على البلدان التي تطبقه بالتبعية والارتهان للقوى الاستعمارية. بحثوا عن مخرج ولم يجدوا غير تغيير الحكومات حتى يجدوا لنظامهم الوضعي موطأ قدم في سوق الكذب والدجل ويتمكنوا من تسويق محاسنه ومزاياه الخادعة, وهذا ما قام به كبيرهم الذي لم يترك كلمة ثناء للديمقراطية إلا وأطلقها, إلى درجة أن جعل لها أياما آخرها يوم منح حكومة «المشيشي» ثقة أعضاء مجلس النواب .لقد قال «راشد الغنوشي» رئيس حركة النهضة ومجلس نواب الشعب «هذا يوم من أيام الديمقراطية في تونس», نعم جعل لوثنه ـالديمقراطيةـ أياما يضاهي بها أيام الله التي هي نعمه والأيام التي نصر فيها الله الإسلام وأظهره على الدين كله, كما تعني كل الأيام التي أقامها الله في الأرض عبرة للناس.

إن «راشد الغنوشي» وكل من يدين بالولاء «للمسؤول الكبير» مثله همهم الأوحد ومنتهى غايتهم هو إعلاء كلمة الديمقراطية ورفع رايتها وجعلها قبلة الناس يولونها وجههم ولا يريدون عنها حولا, لهذا تراهم يسارعون إلى الإعلاء من شأنها صباحا مساء. وبما أنها, أي الديمقراطية, لا تقضي على فقر ولا تغني من جوع التجئوا إلى إسقاط حكومة والمجيء بأخرى ليغطوا عن فشلهم المنبثق عن فشل النظام الديمقراطي وإيهام الناس بأن الوضع تحسن على ما كان عليه زمن «بن علي». ففي عهده لم يكن هناك تداول على السلطة ولا مجال لتغيير حكومة عجزت عن رعاية شؤون الناس. وبما أن من قذفت بهم أمواج الثورة على ساحل السلطة يحبون البلاد كما لم يحبها أحد, عاهدوا مسؤولهم الكبير على تنفيذ أوامره بحذافيرها دون تلكأ أو تلدد, وسيكونون على قلب رجل واحد رغم خلافاتهم ومشاحناتهم التي لا تفسد إجماعهم على نصرة الديمقراطية بجميع الوسائل المتاحة لهم. ووجدوا أنجعها و أيسرها ذهاب حكومة وقدوم أخرى تحت أية ذريعة كانت فهم لا يعجزهم إيجاد المبررات والتعلات لصنع المناخ الملائم للوصول إلى مآربهم وإبراز نفع الديمقراطية للبلاد والعباد, وهذا ما فعلوه مع رئيس الحكومة السابق «إلياس الفخفاخ» فهم يعلمون مسبقا علم اليقين بفساده الذي سموه بتضارب المصالح ولكنهم غضوا الطرف عنه وعن شركاته والمليارات التي غنمها من وراء صفقات أبرمها مع الدولة إلى حين الوقت المناسب ليقدموه كبش فداء ويجدون بذلك المبرر الذي يبدو مقنعا لإسقاط حكومته, تماما كما هو الحال مع حكومة «هشام المشيشي» فقد تركوا الباب مواربا ليسهل خروج حكومته ودخول أخرى جديدة, حيث عبرت معظم الكتل الممثلة للأحزاب في مجلس النواب عن رفضها لحكومة «المشيشي» لكونها مستقلة عن الأحزاب وبالتالي لا يمكن محاسبتها إذا فشلت في أداء مهامها ـوحتما ستفشلـ لهذا فهم سيمنحونها أصواتهم ويحجبون عنها ثقتهم. وسوف لن ننتظر طويلا حتى نرى القوم يلمحون إلى ضرورة تغيير حكومة «المشيشي» ثم سنسمعهم يصرخون ويولولون مطالبين بحتمية رحيل هذه الحكومة الفاشلة والعاجزة... ثم سرعان ما سنشاهد طوابير الخبراء وجحافل الأكفاء يتوافدون على قصر الضيافة للتشاور مع الشخصية الأقدر المكلفة بتشكيل حكومة جديدة. مدة قد تطول أو تقصر وسنرى نفس المشهد يتكرر. تشكيل حكومة تلو الأخرى فقط ليخرج علينا في الأخير من على شاكلة الغنوشي ويذكرنا بأيام الديمقراطية ونعمها وفضائلها ثم يمكث في داره يترقب شهادة شكر وتقدير من مسؤوله الكبير على ما قدمه من جليل الأعمال له وللاستعمار عموما.

أ. حسن نوير

بيان صحفي

رغم التعتيم الإعلامي..
حزب التحرير يختتم أعمال مؤتمره السنوي بنجاح

في سياق النشاطات العالمية لحزب التحرير في العالم، دعا الحزب في تونس أنصاره والمؤيدين لعودة الخلافة لمؤتمره السنوي الذي جعله بعنوان: «نهاية الديمقراطية ليس لكم واللّه إلّا الإسلام والخلافة»، وذلك يوم السبت 29 آب/ أغسطس 2020 بقاعة المؤتمرات مفترق سكرة أريانة.

وقد عمل الحزب على نشر الدعاية للمؤتمر بشكل مكثّف خلال الأيام التي سبقت تاريخ انعقاده، وتوافد الناس من كافة المدن التونسية إلى أريانة للتأكيد على تأييد فكرة الخلافة والعاملين لها، كما وشاهد المؤتمر عبر البث المباشر على شبكة الإنترنت الآلاف من دول مختلفة، فكان عنوان المؤتمر الذي عرض موضوع نهاية الديمقراطية وضرورة عودة الإسلام للحكم وتطبيقه في كافة مناحي الحياة عبر إقامة دولة الخلافة الراشدة، والتنوع الكبير في كلمات المؤتمر التي سلطت الضوء على النتائج الكارثية لتطبيق الديمقراطية في العالم وفي بلاد المسلمين وفي تونس على وجه الخصوص، وكيفية إعادة الخلافة، وتوحيد بلاد المسلمين تحت ظلالها، وأن الخلافة فرض ليس فقط على حزب التحرير، بل على الجميع، ويجب العمل لإيجادها.

ومن المفارقات، أن هذا الفكر السياسي الذي يقوده حزب التحرير مع أهل تونس تعامت عنه جلّ وسائل الإعلام. بينما يحتشدون بعدساتهم أمام كل من بانت خياناتهم لتونس وخرجت مكائدهم ضدها في عديد المحطات، والصحفيون والإعلاميون أعلم الناس بذلك!!

وإننا في المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية تونس نتساءل:

كيف للفئة الحاكمة في تونس أن تراهن على جواد خاسر فتواصل ركوب قارب الديمقراطية الغارق؟!

إلى متى يستمرّ سعي السلطة في تونس لإسكات أي صوت ينادي بتغيير النظام العلماني المفلس واستبدال نظام الإسلام به، والقطع مع النهب المنظم لثروات البلد ومقدراته البشرية والطبيعية، ووقف العبث السياسي الذي يتسبب فيه العملاء والضعفاء؟!

إنّ هذا التعتيم الممنهج لهو دليل على فشل النظام العلماني الديمقراطي وتوضيح لسبب هذا العدد المتزايد من عموم النّاس الذين يرفضون الديمقراطية ويتحيّنون وقت تطبيق الإسلام كنظام قادر على إضاءة مستقبلهم السياسي والاقتصادي والحياتي.

وإذ نخاطب وسائل الإعلام:

بدلا من نصب العداوة والانقياد وراء التعتيم على صوت الداعين لتحكيم نظام الإسلام وانتقاد دعاة الخلافة، أن توفوا الغرض من التحقيقات الصحفية الموضوعية والحقيقية، والتي هي خدمة للصحافة نفسها: بنقل الواقع للجمهور من خلال التحقيق وطرح الأسئلة الملحة وراء وقوف هذا العدد الكبير في تونس مع دعوة حزب التحرير ورفض المسار السياسي العلماني برمته، وهذا ما تؤكده مؤشرات عديدة أبرزها حجم الغضب الذي يسود الناس من الحكام وتهريجهم، وحجم العزوف عن الانتخابات السابقة التشريعية والرئاسية، وكذلك حجم الإفلاس لدى الطبقة السياسية المتحلقة حول قرطاج والقصبة وباردو.

كما نتوجّه بالنصح للنزهاء والمخلصين من رجالات الإعلام وعموم أهل الخضراء:

كنا ولا زلنا نعمل بينكم ومعكم حتى تقام فينا دولة العدل والرحمة التي ارتضاها لنا ربنا، وأنزل لنا أحكامها، وبين لنا دستورها وكلها من هدي نبيكم، خلافة راشدة على منهاج النبوة. للعز والفوز كل الفوز لمن يسبق إليها، فلتكونوا أهل الفضل والسبق فلا تسمعوا لمن باعوا بدينهم دنيا الحكام وعرض من الدنيا قليل، واسمعوا لمن يعرف الداء الحقيقي الذي ألمّ بكم وبالأمة ومعه العلاج الوحيد الذي فيه نجاتكم والعالم كله من وحشية الرأسمالية وجشعها وتغولها وامتصاصها لدماء الناس، فاسمعوا لمن يمد يده لكم بحبل النجاة لا من يطالبكم بالصبر على حكام أذاقوكم الويلات، ويطبقون عليكم قوانين الغرب ويقومون فيكم بما يرضيهم لا بما يرضي ربكم جل وعلا، وكونوا مع من يسعون لخيركم في الدنيا والآخرة بتطبيق ما يرضي اللّه عنكم، فاللّه ناصركم ومعينكم كما نصر نبيكم وصحبه يوم الأحزاب، فعسى أن يتحقق بكم موعود اللّه فتقام بكم الدولة التي تنتظرها الدنيا ويعم خيرها الأرض جميعا فتفوزوا فوزا عظيما، اللهم عجل بها واجعلنا من شهودها.

[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ]

الهيمنة الاستعمارية

وحكومات تصريف الأعمال

أ. أحمد بنفتيته

ما عاد الناس في تونس يأبهون لسقوط حكومة وتولي أخرى بعد أن ابتلوا بتسع حكومات خلال عمر الثورة الذي لم يمض منه إلا عقد واحد، ليكون حاصل المنظومة الديمقراطية، التي فرضت على الناس بالتضليل والمكر، انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، في الثلاثي الثاني من 2020، مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية بنسبة 21.6 بالمائة (21.6- بالمائة).

فتشكيلة هشام المشيشي التي مرت بتعليل، غبي، كونها نالت الأصوات ولم تنل الثقة، للتغطية على عمل عصا مايسترو إدارة اللعبة، كشفت طبيعة هذه الحكومات المتعاقبة على كراسي السلطة، سواء حزبية كانت أو تكنوقراط، كونها ليست إلا حكومات، مهام، موكولة إليها في إطار تصريف أعمال محددة, اقتضتها طبيعة الحرب الحضارية التي تشنها القوى الاستعمارية على ثورة أمة تتوق للانعتاق. وكشفت عن نذر فشلها المحتم، كسابقاتها، في إدارة الأزمات والنهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، مما أذكى حالة الرفض العام للطبقة السياسية وانعدام الثقة بها وللعجز الفاضح للنظام الديمقراطي وتشريعاته لمعالجة قضايا الناس اليومية أو تحسيسهم بالأمان والاطمئنان على غدهم.

فمن حكومة محمد الغنوشي الأولى إلى حكومة الرئيس الأولى التي ترأسها الياس الفخفاخ لم ير الناس في تونس منجزا واحدا, في جميع مناحي الحياة, الاقتصادية والاجتماعية.. يعزز الثقة بالقائمين على أمر الناس وقضاياهم، عدا تمكين دول النهب الاستعماري وقوى الشر الرأسمالية من مقدرات البلاد أمام تعويم استحقاقات الثورة والالتفاف على المطالب الشعبية وفي مقدمتها تغيير النظام وإرساء حكم الله العادل.

وفي قراءة عرضية لمختلف الحكومات المتعاقبة وأشكالها وتوقيت تشكيلها وإنهائها نلاحظ أن لكل حكومة مهمة دقيقة في الزمان وفي الملفات التي تطرقها, ما يثبت أننا أمام سيناريو مُعدّ مسبقا يحدد شكل هذه الحكومات حسب المهمة الموكولة إليها وفي التوقيت المناسب. وهو ما يفسر تتالي الحكومات وتكفل كل حكومة بتمرير قوانين بعينها و«اصلاحات» في سياقات مفبركة وحبكة متقنة، والمسؤول الكبير يعالج آثار الهزّة التي فاجأته في العام 2011.

والثابت واقعا أن المحدّد الأساسي لهذه الحكومات المتعاقبة هي أوامر -المسؤول الكبير- وما يتخذه من إجراءات تخوّل لهم، كوكلاء، التعامل مع خصوصية كل مرحلة في سياقها السياسي والاقتصادي والاجتماعي, وما يعطيه من هامش تصرف، أمام شعب ملّ الانتظار وصار يعي جانبا كبيرا من خيانات هؤلاء الساسة المرتهنين, ويترقّب التغيير الحقيقي والملموس، ومحاولة خداعه بأن الخلاص هو في القضاء على الفساد تحت حكومة «كفاءات مستقلة», تقطع مع الحكومات الحزبية..

يجري الإيهام بأن هذه الحكومة جاءت لمواصلة مسيرة إنجاز ما مهدت له حكومات ما بعد انتخابات 2014 وخاصة حكومة الشاهد 2، في مسار ما سمّوه بـ«الانفتاح والتحرير الاقتصادي» لفائدة المستثمر المحلي والأجنبي، بترسانة تشريعية وقانونية أعطت كل الضمانات للمستعمر الأجنبي، مما مكنه من الاستحواذ على المشاريع الاستراتيجية، الثروة الطاقية، والمؤسسات الربحية بما في ذلك البنوك العمومية والتي تم التنصيص عليها والتخطيط للتفريط فيها في رسائل النوايا التي توجهت بها حكومة الترويكا في سنة 2013 وحكومة الصيد في سنة 2016 إلى صندوق النقد الدولي مع ما يقع التهيئة له كالإعداد للتفريط في الشركة التونسية للكهرباء والغاز وديوان الحبوب والوكالة الوطنية للتبغ والوقيد إلى جانب البنوك العمومية الثلاثة, وغيرها...

إن تعهد الدولة التونسية بما جاء في الرسالتين الأولى والثانية والثالثة لسنة 2019، التي تم توجيهها إلى صندوق النقد الدولي مقابل الحصول على قروض منه هو محمول على حكومات يتم تشكيلها في "بيوت مظلمة" لا يعرف التونسي معايير اختيار أعضائها ولا مقاييس تعيين رئيسها، لتواصل على درب سابقاتها ما يسمى بـ«الإصلاحات الكبرى والهيكلية» والتي عمقت أزمة البلاد والعباد ومكنت لليأس في نفوس الناس من إمكانية الانعتاق من واقعهم الأليم، أو في التركيز على قضية استرداد سيادته على مصيره وأرضه.

هذا المسار «الإصلاحي» لم يتوقف إلى اليوم ولكن أخذ أشكالا متعددة في التنفيذ ليصل مع حكومتي الصيد والشاهد أسرع وتيرة لاستكمال الترسانة القانونية المنظمة لعملية تفويت الدولة في أصولها ورهن ميزانيتها للبنوك المحلية والأجنبية التي ستنصب قريبا في تونس بفضل حكومة المشيشي، مما سينذر بسحق ما تبقى من الطبقة المتوسطة وتفقير الشعب، حد الدفع نحو خصخصة التعليم والصحة والنقل...

التنادي لإنقاذ المنظومة

في مشهد هزلي مخجل, ومع أحزاب وظيفية دفع بها قانون انتخابي صيغ لترذيل العمل السياسي وللدفع إلى مراكز القيادة المتقدمة من ليس له على ارض الواقع أثرٌ يذكر, ولا فكرة يطرحها عن الحكم أو إدارة الشأن العام، إلا مكر كبار من أطراف إقليمية ودولية للإضفاء عليهم بشئ من هالة المجد، زائفة، تجري محاولة إطالة عمر الديمقراطية في ديارنا ومخادعة الناس عن حقيقتها وأنها نقيض الظلم والاستبداد، في عمليات تلبيس فكرية متواصلة,

إلا أننا على يقين تام بأن هذه الحكومة كسابقاتها لن تعمّر طويلا نظرا لبعد الشقة بينها وبين شعب مسلم قام ثائرا وحاله يصرخ «لقد كفرنا بتشريعاتكم الفاجرة» وظلّ في حالة رفض يومي لكل ما قُدِّم له من قوالب حكم هزيل كان الغرض منها الاحتواء وحرف المطالب المنادية بالتغيير, نحو المطلبية الملتصقة بجوعات الناس وأوضاعهم المعيشية المنهكة بفعل تلك التشريعات الفاسدة.

وإن ما وصل اليه موظفو المسؤول الأوروبي من شلل على مستويات عدّة، لحريّ بأن يدفع الصادقين والمنصفين في الخضراء إلى التفكير بجدية في ضرورة تغيير النظام السياسي تغييرا جذريا والإسراع بذلك، فلا يمكن لأي حكومة أيا كان أعضاؤها أو القائمين عليها، ومهما كانت نواياهم، القيام بشيء ذي قيمة وهي مكبلة بنظام باطل جائر، وخاضعة لقرارات مستعمر ماسك بزمام الأمور ويفرض نظامه ورؤيته في تسيير البلاد في كل كبيرة وصغيرة، أن يرجو عاقل منها خيرا.

يوميات رجال الدولة

رجل الدولة هو من يضع هدفا ويرسم له خطة

"العم سعيد خشارم عنوانا"

حمدي بن حسين

حضرت قوات الأمن وبلغة البلطجة طلبت بطاقات التعريف من شباب الحزب في المقهى فاشتد النقاش بينهم وبين أخونا عفيف خليف حول مشروعية طلب بطاقة التعريف, حيث انتبه جلّ الحاضرين للنقاش خاصة وأن من حضر من الأمن كانوا يحملون نجوما على الأكتاف ما يعني أنهم من القيادات في وزارة الداخلية, فلم يبقى عم سعيد جالسا بل خاطبهم قائلا نحن شباب حزب التحرير قدمنا لحضور المؤتمر السنوي للخلافة ونحن نشرب فنجان قهوة فأجابه أحد الأمنين بقوة اذهبوا إلى مقركم إذا.

هنا انتهى الكلام وأصبح تحقيق الهدف واضح حيث وقف عم سعيد ونادى في الجميع بصوت عالٍ أيها الحاضرون حزب التحرير يعقد اليوم مؤتمر الخلافة بقاعة مؤتمراتهومقره ليس ببعيد عنكم, وإني أدعو جميع من هنا للحضور معنا فمرحبا بكم.

وعند خروجنا قدّم كأسا من الماء لأحد قوات الأمن فانشرح صدره وقال ربي يعينكم تمشوا إلى مقر اجتماعكم فنحن لا يهمنا الدستور ولا "عركتهم" تهمنا مصلحة أبناءنا وتونس فقلنا لهم بأن ذلك لن يكون حاليا إلا مع الحزب والسعي لنوال رضوان الله بتطبيق دستور دولة الخلافةالقرآني...

فعسى أن يكون ذلك قريبا قريب.

حكومات العبث الديمقراطي

علي السعيدي

الخبر:

قال رئيس الحكومة هشام المشيشي، يوم الخميس 03 سبتمبر 2020، خلال كلمة ألقاها بقصر الضيافة بقرطاج، على هامش موكب التسليم والتسلّم مع حكومة إلياس الفخفاخ، أن المناخ الاقتصادي والسياسي الصعب والمعقد الذي تعيشه تونس حالياً لن يثني حكومته على بذل كل الجهود الكفيلة بإيقاف النزيف الاقتصادي ورفع التحديات التي من شأنها ضمان استقرار البلاد.

وأكد المشيشي أنه سيعمل بالشراكة مع البرلمان ورئاسة الجمهورية وجميع القوى الحية من أحزاب ومنظمات وطنية ومجتمع مدني، قائلاً أنّه سيكون منفتحاً على النصح والإرشاد بما فيه مصلحة البلاد.

ونوه رئيس الحكومة باستقرار الوضع الأمني للبلاد، قائلاً أن ذلك يعد مكسباً كبيراً تحقق بفضل جهود وتضحيات قوات الجيش الوطني والأمن، مشيراً إلى أن الحكومة ستسعى لتكثيف مجهودات مكافحة الإرهاب ومجابهة الجريمة، إضافةً إلى دعم المؤسستين الأمنية والعسكرية وتعزيز الرعاية بعائلات الشهداء والجرحى. كما توجه المشيشي بالشكر إلى «الجيش الأبيض» الذي ساهم في مجابهة تفشي فيروس كورونا في البلاد.

التعليق:

نعلق على الخبر أعلاه في نقاط:

1- إن المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي وُصف بالمُعقّد ما هو إلا نتيجة للسياسات المعتمدة ولنظام الحكم العلماني المطبق. فليس غريبا أن تكون النتائج مصائب متتالية منذ ستّينات القرن الماضي، تتراكم سنة بعد أخرى، وعليه فإنّ حكومة المشيشي لن تأتيَ بجديد إذ هي استمرار للقديم بوجوه جديدة، فالنظام على حاله لم يتغيّر والقوانين الفاسدة الجائرة هي هي لا تتغيّر إلا لخدمة أصحاب المصالح والنّفوذ، أمّا الاستراتيجيات فمنطقة حمراء لا تقترب منها الحكومات إذ هي اختصاص حصري للمستعمر الغربي هو يرسمها ويضع كيفيّات تطبيقها ويُعيّن من ينفّذها. وقد صدق من قال، من الحمق أن ننتظر نتائج مختلفة والمقدّمات واحدة متكرّرة لا تتبدّل.

فهل نأمل تحسُّنا ونتائج مختلفة من نظام مأزوم من أسسه؟

2- كل رئيس حكومة قبل نيل الثقة وبعدها يُصرّح ويعدُ بوقف النزيف ورفع التحديات وتحقيق الاستقرار... اسطوانة مكرورة مملّة ما عادت تنطلي على عاقل وبان زيفها وانكشف عوارها وعوار قائليها، فالأحوال والأوضاع تزداد سوءا مع كل حكومة تأتي ثم تغادر لتترك مصيبة أكبر من التي سبقتها، ثمّ تأتي حكومة أخرى لتواصل نفس السياسات مُدّعية نظافة اليد فلا تكاد تغادر حتى تغرق البلاد ومعها العباد في مزيد من الوحل الرأسمالي... فهل مشكلة البلاد في الحكومات وشخوصها الجدد تكنوقراط أم حزبيين أم أن المشكل أعمق من ذلك، يتجاوزه إلى نظام سياسي مهترئ فاسد، نظام علماني ديمقراطي لا ينفع معه غير الكنس ليترك المجال لنظام فيه الخير والسعادة ؟؟

3- إن فساد النظام السياسي في تونس قد ألقى بظلاله على كل الوسط السياسي الذي صار جزء من الأزمة والمآسي التي تعيشها البلاد، ومنذ الثورة توافق الجميع على مواصلة حكم البلاد بمقتضى منظومة الحكم الدّيمقراطي الرأسمالي تحت إشراف القوى الغربيّة المهيمنة التي بيدها صناعة القرار في تونس وهي التي تمنح تأشيرة المرور والاستمرار. هذه هي العادة السياسيّة في تونس ما بعد الثورة ولم يشذّ المشيشي عن هاته العادة المرسومة استعماريّا: وعود فدعوة إلى العمل لمصلحة تونس، وحين ننظر إلى سياق السياسي في تونس فلا نرى إلا الفرقة والمصالح الضيقة والمحسوبية والنفاق السياسي مما يجرف البلاد إلى متاهات وظلمات بعضها فوق بعض، ستتعمّق في قادم الايام وهو أمر صار من البديهيات عند أهل تونس ومن المحسوس الملموس إلى درجة أن الحكام صاروا محل تندُّر وسخرية نتيجة فقدان الثقة فيهم. فهل يصحّ الحديث عن مصلحة العباد والبلاد مع أشباه سياسيين وأشباه أحزاب ومنظمات أصابها الخراب منذ نشأتها لاستنادها إلى باطل, وهل لعاقل أن ينتظر منهم ذرة من خير أو صلاح؟

4- لم ينس المشيشي كلمة العبور السرية: «الحرب على الإرهاب» وهي في الحقيقة حرب القوى الغربيّة على الإسلام وأحكامه، هي حرب لمنع نهضة الأمّة بالإسلام، حرب لمنع قيام دولة إسلاميّة ذات سيادة حقيقيّة. الإرهاب عنوان لا يفتأ يُذكّر به كل وافد على قصر قرطاج أو القصبة وكأنه خارطة طريق لمن أراد أن يشق غمار السياسة والحكم في دولة تتحكّم فيها السفارات الأجنبية، لذلك لم يفوّت رئيس الحكومة المكلف الإشادة بالجيش والأمن لتصدّيهم للإرهاب وهو يعلم حقيقة كما يعلم سابقوه أنه عنوان كاذب وأنهم ينظرون إلى الجيش والأمن كقوى حامية لهم وللنّظام من ثورة تقتلعه. مع أن الأصل في الجيش والأمن أن يهبّ لحماية أهل البلد سواء من اعتداءات الخارج أو الداخل خصوصا من حكام ارتهنوا وباعوا وخانوا وخذلوا. فمتى تستعيد مكامن القوة في بلادنا مهمّتها الحقيقية في الذود عن الدين والبلاد والعباد من كل الأخطار؟

5- وصفت مجموعة من الأحزاب والبرلمانيين حكومة المشيشي بأنّها «حكومة رعب» فهو وصف صادق وندقّق الكلام فنقول أن كل الحكومات التي تنشأ من رحم الديمقراطية هي حكومات رعب وإرهاب، لأنها قائمة بالأساس على عقيدة فاسدة تنشر الخراب في كل مكان، وعلى مقاس المقولة المأثورة القائلة: المؤمن كالغيث النافع أينما حلّ انتفع به الناس، وعلى النقيض من ذلك العلمانية والديمقراطية كالسم الزعاف أينما حلّت حلّ معها البوار والموت. حلّ معها الظّلم والجريمة والفقر....

6- الديمقراطية أفلست وهي في النّزع الأخيرة في موت سريري، تخضع منذ مدة إلى عمليات إنعاش قسري، وما هي إلا مسألة وقت حتى تُقبر... وعليه وجب الاستعداد للمولود الجديد المُخلّص، المنبثق من عقيدة الأمّة والذي يكفي البشريّة شرور العلمانية والديمقراطية وأزماتهما، إنه نظام الخلافة، خلافة على منهاج النبوة، الحصن الحصين والحبل المتين وأمن الآمنين وملاذ الخائفين وقبلة التائهين، فيها عدالة السماء وفيها الرغد والهناء، هي القصاص والحياة وهي المعاش والثبات وهي السبيل لإعلاء كلمة اللّه، مولود يستحق الجهد والعناء من كل مسلم غيور على دينه كونه فرضا من الفرائض بل تاج الفروض، يبذل فيه همّته دون كلل ولا ملل حتى يُري ربّه ما به يرضى عنه.

قال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ. (الأنفال)

الارتهان للأجنبي فقط ما يجمع بين الحكومات المتعدّدة

محمد زروق

الخبر: الاتحاد الأوروبي يهنئ حكومة المشيشي ويتمنى لها الاستقرار السياسي.

جاء في حيثيات الخبر أنّ "بيتر ستانو"، المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية توجّه بالتهنئة إلى حكومة هشام المشيشي، بمناسبة نيلها ثقة البرلمان، كما أعرب عن أمله في أن تنجح حكومة المشيشي في "تحقيق الاستقرار السياسي الذي تحتاجه البلاد، لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعمقت بتفشي جائحة كورونا " وذكّر "ستانو" بحرص الاتحاد الأوروبي المتجدّد، على الحفاظ على شراكته المتميزة مع تونس، وبرغبته في العمل جديا مع الحكومة الجديدة، في إطار مواصلة التنمية المستدامة في البلاد، وخصوصا في مرافقة مسار الإصلاحات لما فيه مصلحة الشعب التونسي.

التعليق:

تعيش تونس اليوم في أسوأ حال، بطالة وفقر وعيش سوء، والطّبقة السياسيّة والحكّام المتشاكسون الذين ازدادوا ثراء، يتلقّون التهاني من الاتّحاد الأوروبي بمناسبة نيلهم ثقة البرلمان. الدول الأوروبية دول استعماريّة (خصوصا بريطانيا وفرنسا) هي التي فرضت على السياسيين فرضا إقصاء الإسلام وترسيخ الدّيمقراطيّة.

المستعمرون بواسطة الديمقراطية الغربية مكّنت عملاءها من - الطّبقة السياسيّة والحكّام المتشاكسين - أن يكونوا في موضع صناعة القرار، ما أتاح لهم خدمة مصالح أسيادهم من الدّول الاستعماريّة التي كانت الفاعل الأساسي في سنّ الدستور والقوانين والتشريعات.

إنّ حكومة هشام المشيشي كغيرها من الحكومات المتعاقبة وإن نالت ثقة البرلمان، فإنّنا على يقين أن ليس لها من الحكم إلا الاسم وأنّهم لا يملكون من الأمر شيئا، فإنّهم ومن سبقهم تكالبوا على المناصب وتنازعوا الكراسي وتنافسوا من أجل خدمة مصالح الدّول الأوروبيّة الاستعماريّة حيث سلّموهم البلاد وثرواتها، وخانوا أهلهم وبلدهم.

إذن بنيل حكومة هشام المشيشي ثقة البرلمان الليلة الفاصلة بين الثلاثاء والأربعاء وذلك بموافقة 134 نائبا واعتراض 67 نائبا، تكون البلاد بعد تسع سنوات من ثورة أهلها على نظام بن علي تسجّل تكوين تسع حكومات، فلماذا هذا الكم الهائل من الحكومات في زمن وجيز؟

يوحّد حكومات ما بعد الثورة: الارتهان للأجنبي والإصرار على إبعاد الإسلام من التشريع والحكم. والانفصال التامّ عن الشّعب.

ومن جهة أخرى يتميّز الشعب التونسي بمخزونه الإيماني وبوعيه السياسي، فما عاد ينتظر حلولا لمشاكله من هذه الطبقة السياسيّة المتخاذلة التي تصرّ على إبعاد الإسلام من التشريع والحكم وترتمي أصحابها على أعتاب الدّول الأوروبيّة الاستعماريّة متسوّلين متذللين، سلّموا البلد وثرواته ونصّبوا صندوق النقد الدّولي ذراع الدّول الكبرى يضع السياسات الاقتصاديّة مشرفا على اقتصادنا ومتحكّما بمفاصله ومالكا مفاتيحه ومغاليقه من خلال الأوامر المباشرة والسياسات الضاغطة وتنفيذ تعليمات الشركات الأجنبية الاحتكارية، ومشرفا على أمننا يعبثون به ويتحكمون بأجهزته بل يتولون إدارة الأمن في البلاد عمليا، وكل من لا يقبل بهذا فهو خارج على الشرعية والقانون.

ولعلّ ما وصلت إليه البلاد من شلل على مستويات عديدة بداية بالتنازع البرلماني ووصولا الى شلل اغلب القطاعات الحيوية، ما يدعو إلى التفكير بجدية خارج أطر التفكير الحالي وخارج المنظومة الرأسمالية لأنّ التفكير في التغيير ليس واجبا فقط بل أصبح اليوم ضرورة، فالضرورة تقتضي التفكير في تغيير جذري.

وبشكل عام واقع النظام السياسي في البلاد وواقع النخب السياسية بعد أن تميّز بالعطالة والفساد، لا مناص من البحث عن نظام سياسي يستمدّان شرعيّتهما وصلاحيّتهما وصلاحهما من تراث الأمّة الحضاري والتشريعي ، وهذا كامن في الإسلام لا محالة.

من سلسلة أجوبة العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة أمير حزب التحرير على أسئلة رواد صفحته على الفيسبوك «فقهي»

جواب سؤال

ما تطلق عليه البنوك الإسلامية أنه مرابحة وحكم الشرع فيه

السؤال:

السلام عليكم، إننا نعرف أن المرابحة كمفهوم جائزة شرعا لكنني أعتقد أن واقع المرابحة حاليا في البنوك الإسلامية مخالف للشرع خاصة عند أهلنا في فلسطين حيث يعين الزبون السلعة عند التاجر ويتفق معه على السعر ويعقد اتفاقية مع البنك ويقوم البنك بشراء السلعة وتسليمها للزبون ويقوم البنك برهن السلعة سواء شقة أو سيارة أو غير ذلك ثم ينقل ملكيتها بعد تسديد المبلغ الذي يساوي ثمن السلعة مضافا إليه مبلغ أو نسبة يقرر حسب فترة السداد ويعتبر البنك المبالغ المضافة بدل مصاريف إجراء المعاملات... فهل تفضلتم بتوضيح حكم الشرع في مثل هذه المعاملات؟ بارك الله فيكم

الجواب:

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته،

إن سؤالك يشمل ثلاثة أمور:

أولها: المرابحة وحكمها...

ثانيها: ما تطلق عليه البنوك الإسلامية أنه مرابحة...

ثالثها: موضوع رهن السلعة المشتراة...

وإليك البيان:

بالنسبة لواقع المرابحة وحكمها فقد بينا ذلك في جواب سؤال مؤرخ في 19 رجب 1434هـ - 29 أيار/مايو 2013م، ومما جاء في الجواب المشار إليه ما يلي:

[... المرابحة هي في اللغة تعني تحقيق الرّبح، يقال: بعت المتاع مرابحةً، أو اشتريته مرابحةً.

وفي الاصطلاح: هي أن يعرض البائع سلعته للبيع بقدر كلفتها عليه وربح معلوم، وهي من بيوع الأمانات لأنها تعتمد على أمانة البائع في الإخبار عن تكلفة السلعة عليه.

وهي جائزة شرعاً لأنها شراء بربح على السعر الذي اشتراه به البائع، فإذا قال البائع أبيعك هذه السلعة بربح كذا على السعر الذي اشتريتها به، ويُعلم المشتري بهذا السعر، وقبل المشتري، فهذا جائز لأنه بيع معلوم.] انتهى.

• أما ما جاء في سؤالك حول ما يسمى ببيع المرابحة في البنوك الإسلامية فقد أجبنا على هذه المسألة بالتفصيل في 24 رجب الفرد 1434هـ - 03 حزيران/يونيو 2013م، وأعيد عليك ما جاء في الجواب المشار إليه:

[... معاملة البنوك الإسلامية التي تسمى بيع المرابحة هي معاملات مخالفة للشرع، وذلك من وجوه أبرزها:

الأول: أنه يُجري عقد البيع مع المشتري قبل أن يشتري البنك السيارة أو الثلاجة... والرسول ﷺ نهى عن بيع ما لا تملك، فعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَأْتِينِي الرَّجُلُ يَسْأَلُنِي الْبَيْعَ، لَيْسَ عِنْدِي مَا أَبِيعُهُ، ثُمَّ أَبِيعُهُ مِنَ السُّوقِ فَقَالَ: «لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ» رواه أحمد. فهذا سأل الرسول ﷺ عن المشتري الذي يأتيه ليشتري بضاعة منه لا تكون عنده، فيذهب إلى السوق ويشتريها ثم يبيعها له، فنهاه الرسول ﷺ عن ذلك إلا أن تكون البضاعة عنده ثم يعرضها على المشتري إنشاء اشترا هاو إنشاء لم يشترها.

ولتوضيح ذلك نقول: إن الشخص الذي يذهب للبنك يطلب قرضاً مالياً... يسأله البنك لماذا تريد القرض أو النقود، يقول الشخص لأشتري ثلاجة أو سيارة أو غسالة... فيُجري البنك اتفاقاً مع الشخص أنه سيشتري له الثلاجة ويبيعها له بالتقسيط بسعر كذا، ويصبح اتفاقاً ملزماً قبل أن يشتري البنك الثلاجة، ثم يذهب البنك ويشتري الثلاجة للشخص، ولا يستطيع الشخص أن لا يشتري الثلاجة من البنك، لأن الاتفاق مع البنك تم قبل أن تصبح الثلاجة ملكاً للبنك، فالعقد قد تم قبل أن يملك البنك الثلاجة.

ولا يقال إن البنك يبيعها للمشتري بعد أن يكون البنك قد اشتراها، لا يقال ذلك لأن اتفاق البنك مع المشتري قد تم على وجه الإلزام قبل أن يشتري البنك البضاعة بدلالة أن المشتري لا يستطيع أن يرفض شراءها بعد أن يشتريها البنك له، فالعقد قد تم بشكل ملزم قبل أن يشتريها البنك.

ولو كان البنك عنده مخزن فيه ثلاجات ويعرضها على الشخص، فإن شاء اشترى وإن شاء لم يشتر، كأي بائع ثلاجات آخر، فعندها يصح البيع نقداً وبالتقسيط.

الثاني: لا يجوز إذا تأخر المشتري في دفع قسط من الأقساط أن يُزاد الدَّين على المشتري لأن هذا ربا وهو ما يسمى ربا النسيئة، وكان معمولاً به في الجاهلية، فكان إذا حلَّ أجل سداد الدين، ولم يقدر المدين على السداد أُجل الموعد وزيد الدين، وقد جاء الإسلام فحرمه تحريماً نهائياً، وأمهل المدين المعسر دون زيادة في الدين [وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ].

ولذلك فلا تجوز المعاملة مع البنك وفق المذكور أعلاه.] انتهى.

• وأما موضوع رهن السلعة المشتراة إلى حين تسديد الأقساط كلها فقد أجبنا على ذلك في 06 من شعبان 1436هـ - 24/05/2015م جواباً تفصيلياً جاء فيه:

[... إن هذه المسألة معروفة في الفقه بمسمى (رهن المبيع على ثمنه)، أي أن يبقى المبيع مرهوناً عند البائع إلى أن يسدد المشتري الثمن. وهذه المسألة لا تظهر إذا كان البائع والمشتري كما قال رسول الله ﷺ فالحديث الذي أخرج هالبخاري عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «رَحِمَ اللَّهُ رَجُلاً سَمْحاً إِذَا بَاعَ، وَإِذَا اشْتَرَى، وَإِذَا اقْتَضَى» لكنهما أحياناً يختلفان حول استلام السلعة أولاً أو دفع الثمن أولاً، وقد يعمد البائع بعد عقد البيع إلى حبس البضاعة أي رهنها عنده حتى يسدد الثمن، ومن ثم تنشأ هذه المسألة، وهذه مختلف فيها بين الفقهاء، فمنهم من يجيزها بشروط، ومنهم من لا يجيزها، وهناك آخرون يجيزونها في حالة ولا يجيزونها في أخرى... وغير ذلك.

والذي أرجحه بعد دراسة هذه المسألة هو على النحو التالي:

أولاً: نوع المبيع:

-1 أن يكون المبيع مكيلاً أو موزوناً أو مذروعاً... إلخ، كبيع الأرز أو بيع القطن أو بيع الأقمشة...إلخ

-2 أن يكون المبيع غير مكيل أو موزون...إلخ، كبيع سيارة أو بيع دار أو بيع حيوان...إلخ

ثانياً: ثمن المبيع:

-1 أن يكون حالاً أي نقداً كأن تشتري السلعة بعشرة آلاف نقداً تدفع حالاً.

-2 أن يكون مؤجلاً لمدة كأن تشتري السلعة بعشرة آلاف تدفعها بعد سنة.

-3 أن يكون جزء منه معجلاً، وجزء منه مؤجلاً، كأن تشتري السلعة فتدفع دفعة أولى خمسة آلاف، وتدفع الخمسة الأخرى بعد سنة مثلاً أو تقسطها على أقساط شهرية...

ثالثاً: يختلف الحكم الشرعي باختلاف الأمور المذكورة أعلاه:

الحالة الأولى: المبيع غير مكيل وغير موزون... أي مثل بيع دار أو سيارة أو حيوان...:

-1 الثمن نقداً، أي تشتري سيارة بعشرة آلاف نقداً، وأن يكون هذا مثبتاً في العقد.

في هذه الحالة يجوز للبائع أن يحبس البضاعة، أي أن تبقى مرهونة لديه حتى يُدفع الثمن العاجل وفق العقد. والدليل على ذلك الحديث الشريف الذي أخرجه الترمذي وقال عنه «حديث حسن» عن أبي أمامة قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي الْخُطْبَةِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ، وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ، وَالدَّيْنُ مَقْضِيٌّ» الزعيم: الكفيل، غارم: ضامن، ووجه الاستدلال في الحديث هو في قوله ﷺ «وَالدَّيْنُ مَقْضِيٌّ» فإن المشتري إذا استلم السلعة قبل أن يدفع الثمن فيكون قد اشتراها ديناً، و«الدين مقضي»، أي الأولوية لقضاء الدين ما دام الشراء كان نقداً، وبعبارة أخرى أن يدفع الثمن أولاً ما دام الثمن في العقد نقداً حالا... يقول الكاساني في بدائع الصنائع تعليقاً على الحديث (قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «الدَّيْنُ مَقْضِيٌّ»، وَصَفَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - الدَّيْنَ بِكَوْنِهِ مَقْضِيّاً عَامّاً أَوْ مُطْلَقاً فَلَوْ تَأَخَّرَ تَسْلِيمُ الثَّمَنِ عَنْ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ لَمْ يَكُنْ هَذَا الدَّيْنُ مَقْضِيّاً، وَهَذَا خِلَافُ النَّصِّ.).

وعليه فيجوز للبائع أن يحبس المبيع عنده إلى أن يدفع المشتري الثمن، وبذلك فلا يكون هناك دين، وهذا يوافق العقد لأن البيع لم يكن بالدين بل كان بثمن نقدي.

-2 أن يكون الثمن مؤجلاً، كأن تشتري سيارة بعشرة آلاف تسددها بعد سنة، ففي هذه الحالة لا يجوز حبس البضاعة إلى أن يتم تسديد الثمن لأن الثمن مؤجل حسب العقد بموافقة البائع، فلا يجوز له أن يحبس البضاعة لضمان ثمنها ما دام

قد باعها بثمن مؤجل، فأسقط حق نفسه بحبس البضاعة، ولذلك فلا يجوز له حبس البضاعة بل يسلمها للمشتري.

-3 أن يكون الثمن معجلاً ومؤجلاً، كأن تشتري السيارة بدفعة أولى خمسة آلاف تدفعها نقداً حالاً، والخمسة آلاف الأخرى تدفعها بعد سنة مرة واحدة، أو تدفعها أقساطاً في أوقات آجلة.

ففي هذه الحالة يجوز للبائع حبس البضاعة إلى أن تسدد الدفعة العاجلة، وبعد ذلك فلا يجوز له حبس البضاعة لاستيفاء الدفعات المؤجلة، وذلك لما ذكرناه في البندين 2-1.

والخلاصة أنه يجوز للبائع ارتهان البضاعة على ثمنها العاجل، أي إذا كان عقد البيع بثمن عاجل يدفع حالاً، فإنه يجوز للبائع أن يحبس البضاعة عنده إلى أن يدفع المشتري الثمن العاجل وفق عقد البيع.

وكذلك يجوز للبائع أن يحبس البضاعة عنده إلى أن يدفع المشتري الدفعة المعجلة وفق عقد البيع.

ولا يقال هنا كيف يرهن المشتري بضاعته قبل قبضها، أي قبل أن يمتلكها؟ وذلك لأن الرهن لا يجوز إلا في ما يجوز بيعه، وحيث إن السلعة المشتراة لا يجوز بيعها إلا بعد قبضها استناداً إلى حديث رسول الله

الذيرواهالبيهقي،عنابن عباس قال: قال رسول الله العتابنأسيد: «إني قد بعثتك إلى أهل الله، وأهل مكة، فانهم عن بيع ما لم يقبضوا». والحديث الذي رواه الطبراني عن حَكِيمَ بْنِ حِزَامٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَبِيعُ بُيُوعاً كَثِيرَةً، فَمَا يَحِلُّ لِي مِنْهَا مِمَّا يَحْرُمُ عَلَيَّ؟ فَقَالَ: «لَا تَبِيعَنَّ مَا لَمْ تَقْبِضْ»، فهذه الأحاديث صريحة في النهي عن بيع ما لم يقبضوه، فكيف إذن يرهن المبيع قبل قبضه؟

لا يقال ذلك لأن هذين الحديثين هما بالنسبة للمبيع المكيل والموزون... أما إذا كان المبيع من غير ذلك كالدار والسيارة والحيوان... فيجوز بيعه قبل قبضه استناداً إلى حديث الرسول الذيرواهالبخاريعَنِابْنِعُمَرَرَضِيَاللَّهُعَنْهُمَا،قَالَ: كُنَّامَعَالنَّبِيِّ فِيسَفَرٍ،فَكُنْتُعَلَىبَكْرٍصَعْبٍلِعُمَرَ،فَكَانَيَغْلِبُنِي،فَيَتَقَدَّمُأَمَامَالقَوْمِ، فَيَزْجُرُهُ عُمَرُ وَيَرُدُّهُ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ، فَيَزْجُرُهُ عُمَرُ وَيَرُدُّهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ لِعُمَرَ: «بِعْنِيهِ»، قَالَ: هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «بِعْنِيهِ» فَبَاعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ،فَقَالَالنَّبِيُّ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، تَصْنَعُ بِهِ مَا شِئْتَ» وهذا تصرف في المبيع بالهبة قبل قبضه مما يدل على تمام ملك المبيع قبل قبضه، ويدل على جواز بيعه لأنه قد تم ملك البائع له.

وعليه فإنه يجوز رهن المبيع قبل قبضه ما دام يجوز بيعه قبل قبضه، ولكن هذا فقط في ما إذا كان المبيع من غير المكيل والموزون... كالدار والسيارة والحيوان ونحو ذلك، وفي حالة انعقاد البيع بثمن عاجل، أو في حالة وجود دفعة معجلة في عقد البيع، فيجوز رهن المبيع قبل قبضه إلى أن يُدفع الثمن المعجل أو الدفعة المعجلة.

الحالة الثانية: المبيع من المكيل والموزون... كشراء كميات من الأرز، أو من القطن أو كميات من الأقمشة... ففي هذه الحالة لا يجوز حبس المبيع على ثمنه مهما كان واقع الثمن: حالاً عاجلاً، أو آجلاً دفعة واحدة أو تقسيطاً:

فإن كان الثمن آجلاً فلا يجوز له حبس البضاعة كما بيناه أعلاه.

وإن كان الثمن عاجلاً فلا يجوز له حبس البضاعة، أي رهنها، لأنه لا يجوز رهن المكيل والموزون قبل قبضه وفق حديث الرسول الذيذكرناهأعلاه. والبائعهنافيحالةالبيعبالث منالعاجلبينأمرين:

إما أن يبيعه البضاعة بثمن عاجل ويسلمها له ويصبر عليه سواء أعطاه الثمن حالاً أو بعد حين دون أن يرتهن البضاعة... وإما أن لا يبيع البضاعة، أي دون ارتهان للبضاعة بحال.

وعليه فإذا انعقد البيع بثمن عاجل أو آجل في حالة كون المبيع من المكيل أو الموزون، فلا يجوز للبائع أن يرتهن البضاعة عنده إلى حين تسديد الثمن.

وهذا ما أرجحه، والله أعلم وأحكم.] انتهى.

وبهذا كله يكون قد اكتمل الجواب على سؤالك، والله ولي التوفيق.

المساواة والاستطراق

المساواة، هل هي مقصد تشريعي في الإسلام؟

ثائر سلامة

ما هي المساواة في الآسلام؟

"المساواة" مفهوم متنازع عليه: "الأشخاص الذين يمتدحونها أو يستخفون بها يختلفون بشأن ما يشيدون به أو يستخفون به"

تشير كلمة "المساواة" و"التساوي" إلى علاقة نوعية تتعلق بمجموعة من الكائنات أو الأشخاص أو العمليات أو الظروف المختلفة التي لها نفس الصفات في جانب واحد على الأقل، ولكن ليس كل النواحي، أي فيما يتعلق بميزة معينة، مع وجود اختلافات في ميزات أخرى.

وبالتالي, يجب التمييز بين "المساواة" و"الهوية" - فمفهوم الهوية يشير إلى أن الشيء نفسه يتوافق مع نفسه في جميع ميزاته بحيث يمكن تعريفه من خلال مصطلحات أو أسماء مناسبة أو أوصاف. للسبب نفسه، يجب تمييز مصطلح المساواة عن "التشابه" والذي بدوره يشير إلى مفهوم التطابق التقريبي فقط.

لذلك فحين تقول أن الرجال متساوون، فهذا لا يعني أنهم متطابقون، فالمساواة تعني التشابه أو التماثل لا التطابق.

بالتمييز عن مفهوم الهوية، يفترض حكم المساواة وجود فرق بين الأشياء التي تتم مقارنتها. وفقًا لهذا التعريف، فإن فكرة المساواة "الكاملة" أو "المطلقة" متناقضة مع نفسها. لا يتساوى شيئان غير متطابقين تمامًا ؛ فبمجرد اختلافهما في أي صفة فلا ينبغي أن يطلق عليها "التساوي"، بل بالأحرى، "المطابقة"، بعض المؤلفين يعتبر أن المساواة النوعية المطلقة مقبولة كمفهوم حدودي.

وحتى تتم أي مقارنة يجب وجود معيار إلزامي أو وصفي تتم المقارنة بناء عليه، فمثلا: المساواة في الأجور، المساواة في التكاليف، وهكذا هذه معايير وصفية تتم المقارنة بناء على وجودها، ولا يصح إطلاق المساواة دون وجود معايير، فتقول: المساواة بين الرجل والمرأة، فالسؤال هو: المساواة في ماذا؟ في الحقوق؟ في التكاليف؟ في الواجبات؟...الخ لا بد من معيار مرجعي للقياس، فالمساواة في الأجور بين الرجال مثلا، أو بين الرجال والنساء تتحدد بناء على معايير مختلفة، منها المؤهلات الدراسية المتفاوتة، والخبرات المتفاوتة، والجهد المبذول في العمل... الخ فحتى تكون المساواة مفضية إلى العدالة لا بد من مراعاة هذه المحددات والنظر من خلالها إلى وجود أوعدم وجود المساواة أو العدالة.

من هنا، تحتوي التأكيدات المعيارية الأساسية للمساواة على عنصرين على الأقل:

هناك عنصر وصفي، حيث يجب أن تحتوي التأكيدات على معايير وصفية، من أجل تحديد هؤلاء الأشخاص الذين تنطبق عليهم القاعدة أو المعيار.

فمثلا: الخبرة تقاس بالسنوات مثلا، أو تقاس الشهادة الجامعية بالدرجات، فهذه معايير وصفية يمكن إجراء القياس بناء عليها.فتصنف الناس إلى أصناف بناء عليها،

أما العنصر الثاني، فهو أن المعايير المقارنة يجب أن تحتوي على شيء معياري - مثلا: قاعدة أخلاقية أو قانونية، تحدد كيفية معاملة أولئك الذين يخضعون للمعايير. فمثلا الحاصل على البكالوريوس بغض النظر عن لونه أو جنسه يحصل على راتب أساسي 100 دينار مثلا! أو كل سنة خبرة تزيد الراتب 50 دينارا وهكذا، فهذه معايير تضمن العدالة في المعاملة.

إذن, نلاحظ أننا استطعنا الخروج من المفاهيم الغامضة للمساواة والعدالة إلى مفاهيم محددة تستطيع تطبيقها في الواقع وقياسها والمحاسبة بناء عليها.

وتستطيع أيضا أن تدرس الأسباب المفضيةإلى عدم المساواة حين تضع اليد على هذه المعايير القياسية.

يتبع في المقال الثاني

بنهاية الديمقراطية.. النهاية الحتمية للمبدأ الرأسمالي

أ. عماد الدين حدوق
المحامي لدى محكمة التعقيب وعضو حزب التحرير - تونس

إن اختزال مشكلة الحكم في التداول على السلطة تحت واجهة الديمقراطية هي الخديعة الكبرى التي يمارسها المبدأ الرأسمالي على شعوب العالم، لأن حصر مشكل الحكم في شخوص الحكام وفي مدى تمثيليتهم للأغلبية في شعوبهم هو قمة الاستهانة بمفهوم الحكم الذي يتكون من أساسين هما الشكل والمضمون

فالديمقراطية هي شكل الحكم الذي تبنته العقيدة الرأسمالية في مسيرة حكمها للعالم، فلا فرق عندها بين أن يكون شكل الحكم ثيوقراطي أو استبدادي أو عسكري أو فوضوي أو فاشي، فكل هذه الأشكال للحكم، قد بنيت على عقيدة المبدأ الرأسمالي بحيث لم تنبثق أو تتفرع عنها، كمثل هو الحال في مبدأ الإسلام الذي ينبثق فيه شكل الحكم ومضمون الحكم من عقيدته انبثاقا*(إن شكل الحكم هو الخلافة ومضمون الحكم هو مجموع الأوامر والنواهي التي جاء بها الإسلام لتنظيم حياة الناس والمجتمع، ولهذا فإن شكل الحكم ومضمون الحكم في الإسلام ينضويان ضمن نفس دائرة مفهوم الحكم الشرعي، ولقد فرقنا بينهما لإبراز التفصيل القانوني بين نظام الحكم أي شكله وبقية أنظمة الحياة والمجتمع).

وعلى هذا فإن المبدأ الرأسمالي في حقيقته هو مبدأ فاشي تقوم إنتاجاته المعرفية على قاعدة النسبية ومقياسه الأوحد هو النفعية، فلا حقيقة ثابتة لديه غير مصلحة رؤوس الأموال وأصحاب القوة والنفوذ، فإذا وقع المس بمصلحتهم يخرج قبضته الحديدية فيكشف عن وجهه المتوحش الحقيقي، فلا ترى منه غير القمع والتقتيل والتشريد فتعطل جميع شعاراته البراقة كالحريات والحقوق والمساواة والعدل والفصل بين السلطات تحت مسمى المصلحة العامة *(الشواهد التاريخية على حجم القمع الذي تتعرض له الشعوب الغربية في كل مرة يثورون فيها على أوضاعهم أكبر دليل على ذلك كقمع احتجاجات أصحاب السترات الصفراء في فرنسا، أو المظاهرات ضد التمييز العنصري في أمريكا..)ولهذا فإنه ولئن غلف خلال القرون الأخيرة قبضته الحديدية بقفازات ناعمة أذعن بها الشعوب كالعدل والمساواة وحقوق الإنسان وفي شكل نظام الحكم تبنى الديمقراطية، فإن المبدأ الرأسمالي قد عجز في نهاية المطاف عن حل ومعالجة مشاكل الإنسان، فتفاقمت أزمة الحكم لديه بحيث أصبح في مواجهة عدائية دائمة ومباشرة مع الشعوب.

ولهذا فلقد انتهت الديمقراطية لدى هذه الشعوب كواجهة للحكم وانكشفت لديهم حقيقة استعمالها من المبدأ الرأسمالي الذي اختزلها في التغيير الدوري لشخوص الحكام فأوهم الشعوب بأن سوء إدارتهم للحكم هو السبب وراء شقائهم، وبأن الحل يكمن في تغييرهم الدوري، في حين أن السبب الرئيس لهذا الظلم والعسف هو مضمون الحكم الذي يعالج مشاكل الواقع، ي القوانين التي تنظم حياة الناس والمجتمع، ولذلك فإن نهاية الديمقراطية في هذا المستوى من تاريخ البشرية، هي أمارة ودليل على نهاية المبدأ الرأسمالي من حكم العالم، لأنه إذا تبنى وتحالف عبر تاريخه مع العديد من أشكال الحكم، فإن تبنيه للديمقراطية وعدم قدرته على النجاح والاستمرار بها في حكم الشعوب، لهو دليل واضح على فشل الفكرة الرأسمالية في معالجة مشاكل الإنسان، بل وتسببها في الشقاء والبؤس الدائم له.

وعليه، فإذا تمكن المبدأ الرأسمالي من النكوص على عقبيه والتصدي للديمقراطية في بعض البلاد الإسلامية أين تحالف من جديد مع الديكتاتورية كالإبقاء على نظام الملالة في إيران والعراق ودعمه لنظام العسكر في مصر والسودان وتكريسه للفوضى في سوريا واليمن وليبيا، فإن هذه الحلول غير ممكنة ومستحيلة التحقق مع الشعوب الأوروبية التي انكشفت لديها خدعة الرأسمالية لها بالصندوق الانتخابي ووهم الديمقراطية، ولهذا فإنه وبنهاية الديمقراطية ستنتهي الرأسمالية وتذهب بقيام نظام عالمي جديد قادر بالفعل على تحقيق استقرار البشرية وضمان العدل والحقوق ومعالجة مشاكل العيش لدى الإنسان بوصفه إنسانا.

ولكل ما ذكر، فإن المشكل المعرفي الذي يريد البعض من أبناء المسلمين أن يكرسوه انطلاقا من إرادتهم في تبني المفاهيم الغربية عن الحياة، هو محاولة ملاءمة ما يسمى بالدولة المدنية مع الدولة الإسلامية ومحاولة تركيبهما على بعضهما بناء على العقيدة الرأسمالية المتمثلة في الحل الوسط، بالرغم من أن المزج بين نظام الدولة الإسلامية بنظام الدولة الغربية المدنية هو تناقض محض وهراء فكري لا يستقيم، لأن التصادم بين النظامين لاختلاف أساسهما العقائدي والفكري لا يتيح ذلك البتة، فهما يختلفان في قاعدتهما الفكرية وفي الغايات وفي مناهج التفكير والتشريع وفي مقياس الأعمال، بحيث أن المزج بينهما بمثابة حل لمشكل كيميائي باستعمال معادلة رياضية أو تطبيق قاعدة نحوية خاصة باللغة العربية على جملة باللغة الانكليزية، فإذا مزجنا اللون الأبيض باللون الأسود فإننا سنفقد اللونين معا..

فالديمقراطية تقوم على فكرة أن الشعب سيد نفسه ليحكم نفسه بالتشريع الذي يَسُنُّهُ وينفذه ويفصل في المختلف حوله ممثلوه الذين اختارتهم أغلبيته، فالشعب هو مصدر السلطات الثلاث وإرادته هي السيدة والعليا التي تتحكم في كل شؤون الحياة، تشريع وتنفيذا وقضاء، وهذا على خلاف التصور الإسلامي لكيفية إدارة الحكم وتنظيم شؤون الحياة حيث نجد أن الخليفة والأمة محكومان من صاحب الشرع وهو الله سبحانه وتعالى، وهي سلطة إلهية فوقية لا تعصى ولا تراجع فيما حكمت به من تشريع وقوانين، فلا دخل للأمة ولا لرئيس الدولة الإسلامية أو أجهزتها في التشريع، بل جميعهم مطالبون بالإذعان لنظام الإسلام المنزل من خالق الإنسان والكون وهذه الحياة، وهذا مقتضى معنى السيادة للشرع وتجسيم لقوله «إن الله هو السيد» *(سبق تخريجه).

وتأسيسا على هذا، ولما كانت السيادة للشرع هي قاعدة الحكم الإلهية التي يجسدها التشريع وهو جانب فوق الأمة وفوق الخليفة، ولما كان وضع الأمة والخليفة في علاقتهما بهذا التشريع هو تحقيق مقصود الشريعة من التكليف المتمثل في خروج جميع المكلفين من طاعة أهوائهم إلى طاعة الله عز وجل*(قاعدة أصولية)، فإن بقية قواعد الحكم في نظام دولة الخلافة هي من مشمولات الأمة والخليفة لأنها قواعد بطبيعتها بشرية، وقد خاطبهما الشارع بها وكلفهما بتنفيذ مقتضياتها، لأنها القواعد التي تنظم كيفية تنفيذ الشرع وإقامة نظام الإسلام، فهي ناحية ممارسة الحكم وليست تشريع الأحكام، أي تتعلق بالسلطة وليس بنظام الحكم.

مقتطف من كتاب الاستاذ عماد الدين حدوق
«دولـــــــة الخلافـــــــة»
فلسفة الحكم والنظام القانوني.

أخـــــطـــر الأمـــــراض

الأستاذ سعيد رضوان القيسي

إن أخطر الأمراض هو ذلك المرض الذي لا تظهر عوارضه، فيظن المريض أنه صحيح معافى فلا يتنبه لمرضه إلا بعد استفحال المرض وفوات الأوان، فيقتله.

وإذا نظرنا إلى ما يسمى ثورات الربيع العربي نجد أنها تسعى إلى حلولٍ وسط وترقيعات لنظام فاسد الأساس متصدّع البنيان آيل للسقوط.

وعند استعراضنا لثورات الشعوب عامة لا نجد الحلول الوسط قد أتت بخير لا للثوار ولا لشعوبهم.

فإن ترقيع النظام بحلول جزئيه يعطي شعوراً للثائرين بالنجاح وأن الوضع أصبح صحياً، فيركن الناس، فتفشل الثورات وتموت، وتذهب التضحيات هدراً، فيقوى النظام الهالك بعد أن أوشك على الانهيار، فنكون قد خدمنا النظام وقوّيناه بدلاً من إزالته والتخلص من شروره التي لا تنتهي، وكنا سفينة نجاته..

إن الطبيب الذي يعالج عوارض المرض دون معالجة أصله، هو قاتل.

يجب التنبيه أن هذا لا يعني ولا بأي وجه عدم الوقوف في وجه النظام الفاسد والأخذ على يد الظلمة واسترجاع الحقوق ورفع المظالم، وإنما يعني: أنه لا يجوز الوقوف عند هذا الحد، بل يجب أن لا يصرفنا عن التغيير الجذري وإقامة بناء صحيح الأساس ثابت الأركان متين البنيان.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: شهدت في دار ابن جدعان حلفاً لو دعيت لمثله في الإسلام لأجبت، إنه حلف الفضول الذي ينصر مظلوماً ويعيد حقوقاً ويغيث مستغيثاً.

إن الله حرّم علينا تقديم المندوبات على الفروض فكل عمل يصرف عن فرض هو عمل محرم.

خيركم من تعلم القرآن وعلمه، ولكن يحرم تعليم القرآن الذي يصرف عن فرضية صلاة الجمعة، وكذلك كل عمل يصرف عن القيام بالفرض محرم.

أيها المسلمون:

- إن الواجب على كل مسلم هو العمل على إسقاط أنظمة الكفر والعمالة والفجور، وإقامة حكم الله في خلافة راشدة على منهاج النبوة، فتحيا بها الأمة بعد مواتها.

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ۖ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ}.

ياسين بن علي

لماذا خسر علماء الزّيتونة معركتهم مع تيّار التّغريب العلماني؟ (4)

مسألة التجنّيس:

قانون التّجنيس الذي أحدثته فرنسا في مستعمراتها كان الهدف منه محو الشخصيّة والهويّة الإسلامية للبلدان التي تحت سلطتها؛ ولهذا فإنّ من الشروط التي وضعتها فرنسا لقبول تجنيس المسلم بجنسيتها تعهده بالاحتكام إلى قوانينها وعدم الاحتكام إلى الشرع في كلّ المسائل ومنها المسائل المتعلّقة بـ«الأحوال الشخصيّة» على وجه الخصوص كالزواج والطلاق والإرث.

ولقد أثيرت قضيّة التجنيس في تونس منذ سنة 1910م؛ فكتبت الصحافة التونسيّة فيها، وناشدت أهل الشرع أن يبيّنوا الرأي فيها بل وجّه الشيخ عبد العزيز الثّعالبي الكلام مباشرة وصراحة إلى العلماء فطلب «من الفقهاء وحماة الشريعة الإسلامية إصدار مدوّنة تبيّن موقفهم من مسألة التجنيس»(1). إلاّ أنّ العلماء لم يحركوا ساكنا، وبقيت المسألة قيد البحث والنّظر فانشغل بها عامّة النّاس ولم يبتّ فيها برأي شرعي من جهة شرعيّة معتبرة.

وفي العشرينات ازداد عدد المتجنّسين بالجنسية الفرنسية نتيجة للتسهيلات التي أقرّتها الحكومة الاستعمارية بعد صدور قانون ديسمبر 1923م والذي أصبح ساري المفعول في الفاتح من جانفي 1924م (2). وقد تناولت الصحف التونسية هذه الظاهرة وكتب فيها الكتّاب مقالات كثيرة للتعريف بمخاطرها على الشخصيّة والهويّة الإسلامية للشعب المسلم. وقد جمع الجيلاني الفلّاح جملة كبيرة منها ونشرها سنة 1924م في كتاب بعنوان: «الشعب التّونسي والتّجنيس»، وهو يعدّ وثيقة تاريخية مهمّة تبيّن لنا حقائق عدّة متعلّقة بمسألة التّجنيس، ومنها حقيقة موقف العلماء آنذاك. فما هو موقف العلماء؟

سكوت العلماء في العشرينات:

المتتبّع لمسألة التّجنيس في فترة العشرينات يلحظ سكوت العلماء عن بيان الحكم الشرعي فيها. وننقل بعض النّقول التي تبيّن هذه الحقيقة:

قال علي كاهية (في مقال له بجريدة الصواب عدد 401 بتاريخ 18 محرم 1342هـ/أوت1923م): «وقطعا لإطالة الحديث في هذا الموضوع بلا طائل رأينا من الواجب أن نذكر المسألة برمتّها علنا طالبين بذكرها من شيوخنا حملة العلوم الشرعية أن يفصحوا لنا بفتاويهم النيّرة عن حكم الله تعالى في هذه المسألة لا سيما وهذه ثانية مرّة طلب من حضراتهم الافتاء فيها، فقد جاء سؤال بجريدة الاتحاد منذ أشهر فارطة من مدينة صفاقس يطلب به أصحابه بيان حكم الله في المسألة فلم يحظ طلبهم - ويا للأسف - بالقبول. واليوم اشتدت الرغبة لمعرفة الحكم الشرعي حيث إن الحكومة بصدد إصدار أمر دولي في قبول المتجنسين والناس في اختلاف كما يرون، وقولهم سيكون عليه المعول. فإن لبوا طلبنا وقاموا بما أوجبه الله عليهم من إجابة السؤال فلهم من الله الأجر ومن عباده الشكر، وإن توهموا الخوف على مناصبهم السامية ورجحوا الدار الدنيا على الدار الآخرة وكتموا ما أوجب الله عليهم يعلنوه بالأقلام والأفواه فلا حول ولا قوّة إلا بالله...»(3).

وجاء في جريدة «العصر الجديد» عدد 163 بتاريخ 7 جمادى الأولى 1342هـ ما يلي: «طالما استفتينا - على صفحات جريدتنا وفي نفس هذا المكان - المفتيين الرسميين ببلادنا عن حكم الله في التجنيس. وطالما رغبناهم ورجوناهم في التفضّل بالجواب وبلغ بنا الرجاء إلى التوسّل والتذلّل وناديناهم «يا علماءنا الأعلام، يا مصابيح الظلام، ويا حماة الملّة ورجال الدين»، وطالما ترقبنا الجواب أسابيع وشهورا فلم يتفضّل علينا واحد منهم بكلمة ننشرها بيانا وبلاغا للنّاس» (4). ثمّ نشرت الجريدة فتوى العالم الشيخ محمد شاكر المصري حول التّجنس.

وجاء في رسالة دوّنها مكتب الأخبار التونسية (في صحيفة الفتح الإسلامية بمصر، لمحبّ الدّين الخطيب) ما يلي: «وأوّل طائفة تسللت من نفوذ الإسلام هم اليهود الوطنيون إذ تجنسوا دفعة واحدة في الجزائر وبصفة فردية في تونس والمغرب الأقصى فاحتجّ المسلمون على هذا العدوان من الفرنسيين والعقوق والخروج عن عهد الذمة من اليهود، ولكن التيار بقي على حاله. وجاء دور المسلمين في سنة 1923 فتجنّس نفر منهم بالجنسيّة الفرنسية وكونوا بمساعدة الحكومة المحتلة جمعية لهم تدعى جمعية المسلمين الفرنسيين أخذت تعمل لبث الدعوة وتوفير عدد المتجنسين، والحكومة تنشطها من خلف بشتى الوسائل. ولما استفتى المسلمون في تونس علماءهم عن حكم المتجنس في نظر الشرع الإسلامي حجرت حكومة الاحتلال على العلماء الرسميين الإفتاء وبيان حكم الله في هذا الأمر، فسكتوا وكتموا ما أنزل الله من البيّنات والهدى، إلا من رحم ربك فأفتى الشيخ أحمد عيّاد والشيخ النّهامي عمار بردة المتجنس وعدم جواز معاملته معاملة المسلم، وأفتى بذلك من مصر الشيخ محمد شاكر وكيل الأزهر سابقا، والسيّد رشيد رضا والشيخ علي سرور»(5).

وقد بلغ صدى صمت علماء تونس على مسألة التجنيس إلى أقاصي الهند؛ فتعرّضت جريدة «الخلافة» التي تصدر باللسان الهندي ببومباي (عدد14ج3 بتاريخ 11 جمادى الآخرة 1342هـ/18 جانفي 1924م) «بأسف لسكوت العلماء التونسيين عن هاته المسألة الخطيرة على ديانة المتجنّس. وقالت إنّ المسألة لا تهمّ التونسيين وحدهم بل تهمّ سائر المسلمين وبالأخصّ مسلمي الهند الذين هم اليوم في وقفة الدفاع عن العالم الإسلامي أجمع كما يشهد لهم بذلك مواقفهم المشهورة مع دولة الخلافة والبلاد المقدّسة ولا يألون جهدا في ذلك إلى ما شاء الله» (6).

ويقول المناضل المؤرّخ أحمد توفيق المدني في مذكّراته: «ما خاننا يومئذ إلّا المجلس الشرعي الذي امتنع عن إصدار فتوى رسمية ضدّ التجنيس، ويضيف قائلا: ... ذهبت إليهم واحدا واحدا... وقال بعضهم وهو الشيخ محمد بن يوسف إننا لا نستطيع إطلاقا وبأية صفة من الصفات إعلان ذلك لا قولا ولا كتابة... ونحن لا نستطيع أن «نتمرد» - أي نهان - في آخر أعمارنا... إلّا المفتي الحنفي الشيخ العلّامة محمد بن الخوجة فقد قال كلمة الحقّ جاهر بردّة المجنّس رحمه الله ورضي عنه...»(7). ولعلّ الشيخ محمد بلخوجة قد جاهر بذلك في مجلس خاص، وأمّا كتابة فلم تصدر آنذاك أيّ فتوى عن عالم كبير أو رسميّ بل الثابت المشهور صمتهم وامتناعهم عن الإفتاء.

يقول زين العابدين السنوسي: «... يوم أصدرت فرنسا قانونها بقبول المتجنّس بجنسيتها الفرنسية من التونسيين على أرضهم (20 ديسمبر 1922)... فلجأت الأمة إلى الدعاية الاجتماعية والسياسية والدينيّة، وطالبت علماء المعهد ومفتي المملكة بإصدار فتاويها فيمن يخرج عن هاته الجامعة والرابطة الإسلامية إلى رابطة غاصبة لا تعترف بالإسلام... فأبوا وانكمشوا مما اهتزت له الأمّة...»(8).

وقد أكّد الشيخ أحمد عيّاد (المدرّس من الطبقة الثالثة بالزيتونة، ت1949م؟) في فتواه الكتابية (التي نشرتها جريدة الأمّة عدد50 بتاريخ 4 ربيع الثاني 1342هـ) مسألة سكوت العلماء فقال: «... ولم أر من العلماء - بكل أسف - من قام بهذا الواجب العظيم خصوصا عند اشتداد الحاجة إليه. خشيت أن أكون مسؤولا لأبناء وطني وأمام الله والتاريخ عن سكوتي محجوجا بقوله تعالى: {وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ} الآية. وقوله عليه الصلاة والسلام: «العلماء ورثة الأنبياء»، وقوله: «من كتم علما ألجمه الله بلجام من النار يوم القيامة»... وإنّ من واجب العلماء الذين ورثوا الأنبياء في هداية النّاس في أمور دينهم ودنياهم أن يصرّحوا لهم بحكم الله في المتجنّس لا أن يجيبوهم عن سؤالهم بالسكوت»(9).

صحوة العلماء في الثلاثينات:

توفي بمدينة بنزرت متجنّس، فأرادت السلطة الفرنسية دفنه في مقابر المسلمين؛ فأصدر الشّيخ ادريس بن محفوظ الشريف (ت1934م) مفتي بنزرت فتواه الجريئة الشهيرة المؤرخة بتاريخ 31 ديسمبر 1932م القاضيّة بردّة المتجنّس ومنع دفنه في مقبرة المسلمين. «وكانت هذه الفتوى غذاء لنفوس الشعب خارج مدينة بنزرت في أنحاء الجمهورية وبعثت فيهم ثباتا وتصميما في مقاومة فتنة التجنيس»(10)؛ فتكرّرت حادثة منع المتجنّس من الدفن في مقابر المسلمين في مناطق كثيرة من البلاد.

استاءت سلطة الاستعمار من هذه الفتوى التي جرّأت الناس على التصدّي لسلطتها ومنع دفن المتجنّسين في مقابر المسلمين، فقرّرت نقضها باستصدار فتوى من المجلس الشرعي باعتباره أعلى سلطة دينية في البلاد.

«وفيما يلي نصّ السّؤال الذي وجّه إلى أعضاء المجلس الشّرعي، والذي تولّى ترجمته حمّادي الساحلي من تقرير بعثه المقيم العام الفرنسي بتونس إلى وزير الخارجيّة بباريس المؤرّخ في 29 أفريل 1933م. السّؤال: إذا اعتنق شخص جنسيّة يختلف تشريعها عن أحكام الشّريعة الإسلاميّة، ثم حضر لدى القاضي الشّرعي، ونطق بالشّهادتين وأعلن أنّه مسلم وأنّه لا

تتمة المقال في الصفحة 14

الناتو في المحيط الهادئ

دعا نائب وزيرة الخارجية الأمريكية ستيفن بيجون إلى بناء تحالف أكثر رسمي مشابه لحلف الناتو مع زملائه الأعضاء في ما يسمى الرباعية - الهند واليابان وأستراليا. وأشار بيجون إلى أن منطقة المحيطين الهندي والهادئ تفتقر إلى هياكل قوية متعددة الأطراف، ولكن حلف الناتو في المحيط الهادئ لن ينجح إلا إذا كانت الدول الأخرى "ملتزمة مثل الولايات المتحدة". لم تنجح استراتيجية الاحتواء الأمريكية ضد الصين، وتحولت الولايات المتحدة الآن إلى الحرب الاقتصادية، وهذا يجعل الحرب هي الخيار الأخير المتبقي إذا فشل ذلك. طورت الولايات المتحدة هيكل تحالف غير رسمي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ كمقدمة لتحالف شبيه بحلف شمال الأطلسي، لكن كلاً من الهند وأستراليا كانتا مترددتين في الدخول في أي نوع من الشراكة الجامدة التي تسرع الانزلاق نحو الحرب مع الصين. يبقى أن نرى ما إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على إقناع حلفائها بتحالف عسكري أوسع ضد الصين.

الملك السعودي يقيل مسؤولي الدفاع

أقيل عدد من المسؤولين السعوديين، بينهم اثنان من العائلة المالكة. وجاء في مرسوم ملكي أن العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز أعفى الأمير فهد بن تركي من دوره كقائد للقوات المشتركة في التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن. كما تم عزل نجله عبد العزيز بن فهد من منصب نائب المحافظ. وجاء في المرسوم أن هؤلاء الرجال وأربعة مسؤولين آخرين يواجهون تحقيقاً في "معاملات مالية مشبوهة" في وزارة الدفاع. وقاد ولي العهد الأمير محمد بن سلمان حملة ضد الفساد المزعوم في الحكومة، كما أجرى اعتقالات رفيعة المستوى من أجل إزالة العقبات التي تحول دون سيطرة الأمير على السلطة.

تعليق صحفي

السلطة ورئيسها بمشاركة الفصائل ينحبون على تجاوز الإمارات ترتيبات الخيانة، ويؤكدون أن الخيانة يجب أن تكون على أصولها

طالب رئيس السلطة محمود عباس خلال اجتماع للأمناء العامين للفصائل الفلسطينية واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في مدينة رام الله الدول العربية بإعادة التأكيد على التزامها بمبادرة السلام العربية ورفض التطبيع المجاني مؤكداً على رفضه خطوة دولة الإمارات العربية المتحدة بتطبيع العلاقات مع (إسرائيل).

وتابع عباس قائلاً: "متمسكون بالشرعية الدولية وبمبادرة السلام العربية ومستعدون لعقد مؤتمر دولي للسلام تحت مظلة الأمم المتحدة ولن نقبل بالولايات المتحدة وسيطاً وحيداً للمفاوضات".

لا يفوت رئيس السلطة فرصة للنحيب على مبادرة الشؤم العربية إلا ويستغلها ويصر بقوة في كل مرة هو وسلطته ومنظمته على التمسك بقرارات الأمم المتحدة وعقد مؤتمر دولي للسلام كحل وحيد للقضية الفلسطينية، ويؤكد على أنه لا يوجد مشكلة في التطبيع مع كيان يهود في حال تنفيذ المبادرة العربية وإقامة دويلة هزيلة على أقل من ربع الأرض المباركة، وهو في ذلك يبين مدى تمسك السلطة والمنظمة بطريق التصفية والخيانة الواضحة والمحددة في أبجدياتهم منذ البداية وعدم التغيير والتبديل في ظل التغيرات الحاصلة.

لقد كان الأجدر بالفصائل التي ترفع شعار المقاومة والتحرير أن لا تشارك في هكذا مهرجان يغضب الله ورسوله، مؤتمر يؤكد على التفريط بالبلاد والعباد، وأن تتبنى في المقابل موقفا واضحا وصريحا من تلك الهرطقات لعباس، الذي يظن بأن أرض فلسطين ملك يمينه هو ومنظمته يتنازل عنها كيفما شاء، لا أن تحضر تلك الفصائل وتبارك الاجتماع من بيروت إلى رام الله تحت حجج ومبررات واهية من المصالحة والوحدة وحل الخلافات وتذهب إلى أبعد من المشاركة بالمطالبة بتنفيذ ما جاء في الاجتماع من قرارات كما جاء في بيان لحركة حماس حيث بينت أن المطلوب هو "ترجمة حقيقية لما جاء فيه من مواقف وقرارات إلى خطوات عملية وفعلية على الأرض يلمسها كل أبناء شعبنا الفلسطيني ومكوناته، كما أنه يجب الإسراع في إعادة بناء وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية لتكون إطاراً جامعاً للكل الفلسطيني وكافة فصائله ومكوناته دون استثناء لتصبح ممثلاً حقيقياً للكل الفلسطيني"، وهو ما أكده رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية الذي شارك في الاجتماع من بيروت!!

إن منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية شر وأداة خبيثة أوجدها الاستعمار لتصفية القضية الفلسطينية ومحاربة أهل فلسطين وهي على مدى العقود الماضية قد أثبتت ذلك، فحاربت أهل فلسطين وحمت كيان يهود ورسخت التنسيق الأمني وأفقرت الناس وضيقت عليهم وأعطت الفرصة لكيان يهود من خلال اتفاقية أوسلو ليتمدد ويتوسع ويلتهم ما تبقى من الأرض ولم تبق المنظمة والسلطة رذيلة إلا وارتكبتها حتى وصل الحال بها أن تحارب أهل فلسطين في أعراضهم من خلال اتفاقية سيداو والجمعيات الغربية وهذه الحقائق يدركها جل أهل فلسطين حتى باتوا يلعنون السلطة وإجرامها وخيانتها في كل يوم وفي كل ساعة فهل بعد كل هذا تريد حماس إحياء المنظمة وإعادة تقديمها للشعب بصورة محسنة؟!!

على الفصائل أن تدرك أن الدخول في بحر السلطة الذي شيدته عبر عقود من الخيانة والعمالة والتآمر هو خسران مبين وأن ذلك المستنقع المليء بالتنازل والتنسيق الأمني لا يقربه الشرفاء ومن يخشون الله وعليها أن تبتعد عنه وأن لا تحاول التجديف فيه وأن تتمسك بما نشأت عليه بأن أرض فلسطين كاملة أرض إسلامية لا خلاص لها إلا بالتحرير فتتمسك برباطها وجهادها حتى يأذن الله لهذه الأمة بتغيير جذري يسقط أنظمة التطبيع والخيانة ويقيم دولة الإسلام لتحرك الجيوش وتعيد سيرة حطين وصلاح الدين وتخلص البلاد والعباد من أذى كيان يهود وشرهم كما بشر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: (لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُقَاتِلَ الْمُسْلِمُونَ الْيَهُودَ فَيَقْتُلُهُمُ الْمُسْلِمُونَ..).

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين

العاقبة للمتقين وليست للمطبّعين

أسامة الثويني

الخبر:

أول طائرة لكيان يهود تحط في مطار أبو ظبي، عابرة أجواء السعودية.

التعليق:

طائرة لكيان يهود تعبر أجواء السعودية في رحلة تطبيعية إلى أبو ظبي.

لا جديد في الأمر، فقبل نحو 38 عاماً عبرت طائرات يهود أجواء السعودية في طريقها لتدمير المفاعل النووي العراقي، ويبدو أن الأواكس السعودي كان حينها يغط في نوم عميق.

نعم لا جديد في الأمر، فمنذ عقود وبلاد المسلمين مستباحة للنفوذ الغربي أرضاً وبحراً وجواً؛ تصول وتجول فيها الطائرات والفرقاطات والمدرعات التابعة للدول الغربية الاستعمارية بلا حسيب ولا رقيب.

ولا يتوقعنّ أحد غير هذا، فبلاد المسلمين باتت كالوكالة بغير بواب، وصدق النبي عليه الصلاة والسلام في قوله «إِنَّمَا الإِمَامُ جُنَّةٌ، يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ». وجُنّة أي درع ووقاية، فإن ذهب الدرع انكشف الصدر لشتى أنواع الطعنات.

يحدثنا التاريخ أنه بالخلافة صار البحر الأبيض المتوسط بحراً إسلامياً، ويحدثنا التاريخ أن أميراً للمؤمنين قال للسحاب "اذهبي أنى شئت.. فسيأتينا خراجُكِ".

إن الواقع مظلم، ولكن المدقق يكتشف - بدون تكلف أو خداع للنفس - أن ثمة جوانب تدفع للتفاؤل؛

منها، هذه الأمة الكريمة التي مورس ويمارس عليها شتى أنواع التآمر والخداع والتضليل والترغيب والترهيب من أجل قبول كيان يهود دولةً طبيعية في قلب البلاد الإسلامية، ولكنها لا تزال ترفض وجود هذا الكيان المسخ وتخوّن من يقدم على التطبيع معه، وكأن القضية قد نشأت بالأمس القريب وليس قبل 72 عاماً، فأكرم بها من أمة وأنعم.

ومن جانب آخر، فإن اتساع الهوة بين الشعوب والأنظمة في التعامل مع قضية فلسطين وغيرها من قضايا المسلمين الكبرى، يدفع بإلحاح إلى السؤال عن البديل الذي يخرج الأمة من أزمتها الحضارية ويحقق لها تطلعاتها في التحرر والنهوض، فأنعم به من سؤال وأكرم.

فإن اهتدت الأمة للجواب؛ خلافة على منهاج النبوة، فستعود الحياة بإذن الله إسلامية بأرضها وبحرها وأجوائها

السودان:
هل حقاً سيوقف اتفاق جوبا الحرب ويأتي بالسلام؟

إبراهيم عثمان

الخبر:

اتفاق سلام سوداني يعد بنهاية للحروب الأهلية... السودانيون يوقعون اتفاق سلام ينهي عقوداً من الحروب الأهلية. (صحيفة الشرق الأوسط الثلاثاء 2020/9/1م).

التعليق:

هل حقاً ما تم توقيعه في جوبا عاصمة دويلة جنوب السودان بين الحكومة الانتقالية والجبهة الثورية سينهي عقوداً من الحروب الأهلية كما أوردت الصحيفة؟ إن الواقع يكذب ذلك، فهذا الاتفاق لم يكن الأول الذي يوقع بين حكومة السودان؛ السابقة والحالية، ولن يكون الأخير فقد وقع النظام البائد عشرات الاتفاقيات مع حركات التمرد، ابتداءً من حركة الهالك جون قرنق، وليس انتهاءً بحركة تحرير السودان جناح مناوي، فقد قالوا عن اتفاقية نيفاشا إنها ستوقف الحرب في السودان؛ فكانت وبالاً على السودان؛ حيث انفصل الجنوب، ولم ينعم السودان بالسلام المزعوم، بل استمرت الحرب في جنوب كردفان، والنيل الأزرق، ودارفور، واستمرت النزاعات في شرق السودان، وغربه... فإن واقع هذه الاتفاقيات الخيانية أنها لا تحل مشكلة أهل السودان، وإنما تحل مشاكل الحركات المتمردة؛ بإلقامهم وظائف في الدولة وإعطائهم من مال الأمة المفقرة. وتظل قضايا الأقاليم التي تمرد بعض أبنائها تدفع الثمن؛ قتلاً وتشريداً، ثم بعد السلام المزعوم لا يجدون غير السراب، بل حتى السراب لا يجدونه.

إن مثل هذه الاتفاقيات هي تنفيذ لأجندة الغرب الكافر؛ الذي يسعى لتمزيق السودان وتفتيته، لتسهل عليه السيطرة، وقد بدأت الثمار المُرّة لمثل هذه الاتفاقيات في جنوب السودان؛ بعد انفصاله، وها هي النخب السياسية تكرر المآسي مرة تلو الأخرى، استجابة لمؤامرات الكفار المستعمرين.

إن السلام الحقيقي لن تأتي به إلا دولة تعبر عن مبدأ الأمة وتعمل على رعاية شؤون الناس بالعدل، وليس ذلك إلا دولة الإسلام العظيم؛ الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

الانتخابات الرئاسية الأمريكية:
الوجه القبيح أولى

د / ش

الخبر:

وجهت مشرعتان ديمقراطيتان بمجلس النواب الأمريكي أسئلة مكتوبة إلى كل من وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر ورئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال مارك ميلي، عبرتا فيها عن قلقهما المتزايد من أن الرئيس دونالد ترامب قد لا يترك منصبه طواعية، أو قد يحاول استخدام الجيش، من أجل التشبث بالسلطة

وأشارت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية إلى إجابة رئيس هيئة الأركان المشتركة كتابة على تساؤلات المشرعين وقال: «أدرك أنه لا يوجد سوى رئيس شرعي واحد للولايات المتحدة». أما وزير الدفاع إسبر فلم يرد بعد على الأسئلة المكتوبة التي وجهت إليه. (الجزيرة نت)

التعليق:

على ما يبدو أن داء التمسك بالسلطة لم يعد يقتصر على حكام دول الذل فقط، بل تجاوز ذلك إلى الدول الكبرى فأصبحت تعاني من المرض ذاته، وذلك طبيعي لأن سياسة الديكتاتورية التي تمارسها على شعبها هي الأولى أن تصاب بها، فكيف إذا كان النظام العالمي في حالة يرثى لها وانهيار تام؟! فلا جدوى من تغيير أوجه الأحجار في هذا الوقت الحالي، لأن النتائج محسومة لصالح الانهيار.

ولذلك نجد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يقول في كلمته خلال اليوم الأول للمؤتمر العام للحزب الجمهوري أنه قد يواجه تزويرا بالانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. وكأن هذا الموعد هو نقطة التحول ونقطة مفصلية سوف تغير معالم أمريكا؛ لأن الانكماش الاقتصادي هو الأكبر على الإطلاق. ففي نهاية النصف الثاني من 2020 يتجه نحو 33٪.

إن المرحلة القادمة تحمل الكثير من الأمور القذرة على مستوى العالم، وأيضا على مستوى الداخل الأمريكي، لذلك فإن تبديل الوجه الوقح الذي يتصف به دونالد ترامب غير مقبول ولا يستقيم لأنه مناسب لهذه المرحلة.

فقام بالضغط على الصين وتحميلها ملفات كبيرة جدا للخضوع. وأيضا توقيع اتفاقيات تحمي زعماء الرأسمالية في المستقبل القريب لتضمن بقاءهم في المرحلة القادمة ضمن منظومة النظام الرأسمالي الذي يحاولون أن يجعلوه يقف على قدميه... ولن يتم لهم ذلك إن شاء الله.

ولخلق الهلع والتفرقة في صفوف الاتحاد الأوروبي لا بد من شخص قبيح كترامب الذي تتمثل شخصيته بالغدر والخيانة لأقرب عملائه الذين كانوا وما زالوا خدماً للملف الأمريكي بكل معنى الكلمة.

وها هي الأيام دول وجاء الدور عليهم، وكلما اقتربنا من مرحلة الانهيار زادت الخيانة وتغلفت الأوراق لتصب في صالح زعماء الرأسمالية دون النظر لأي دولة وواقعها حتى لو كانت هي نفسها أمريكا.. فيجب أن تظهر الوجوه الجديدة لهم إذا تم تجاوز هذه المرحلة ولن يكون بإذن الله.

نعم نحن على يقين لأن وعد الله آت لا محالة.. والعاملون على تطبيق شرع الله لم يتركوا لحظة إلا واستغلوها لنصرة دين الله.. فهم جاهزون إن شاء الله لقيادة أعظم دولة ألا وهي دولة الإسلام ووصولها إلى بر الأمان والتمكين وهم أهل لذلك إن شاء الله.

يا أيها المسلمون: تحركوا لتواجهوا أمريكا بإيمانكم وعزيمتكم؛ أنتم في بلادكم أقوى من أمريكا، أنتم أصحاب حق وأمريكا معتدية، وبلادكم ليست لأمريكا فحافظوا على كل ما تملكون لأنكم في طريق النهضة والتحرير فتصبح هذه الأمة الإسلامية في مقدمة الأمم كما كانت من قبل حاملة رسالة الهدى والنور إلى العالم أجمع، متقدمة في جميع المجالات وتنقذ العالم من الوادي السحيق الذي أسقطتها فيه الرأسمالية، وما ذلك على الله بعزيز.

قال تعالى: [وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً].

فرنسا تتوجس من سقوط الكيان اللبناني وتعمل على تعزيز نفوذها فيه

قام الرئيس الفرنسي ماكرون بزيارة إلى لبنان يوم 1/9/2020 حيث قال هناك: «لا يوجد شيك على بياض للبنان، هذا مطلب بموعد في غضون ستة إلى ثمانية أسابيع» وقال محقرا قادة لبنان: «إذا فشلت نخبتكم السياسية فلن نأتي لمساعدة لبنان»، وذكر أن «العقوبات المستهدفة يمكن فرضها في حالة ثبوت الفساد وأنه سيتم التنسيق مع الاتحاد الأوروبي لكن يكون على جدول أعمال تشرين الأول/أكتوبر لأننا في خضم عملية بناء ثقة وحوار متبادل»، وهو على علم أن الساسة والمسؤولين في لبنان اعتادوا سرقة أموال الشعب منذ أن أقامت فرنسا هذا الكيان المصطنع. ولكن عندما ظهرت عورات هذا النظام بشكل لم يعد أحد قادرا على ستر ذلك، وبان بأنه نظام فاشل إلى أبعد الحدود، وقد ثار الناس عليه لشدة فساده وهو لا يفرز إلا حكاما فاسدين، فإن فرنسا تتوجس من إمكانية سقوطه في أية لحظة.

ولهذا صرح ماكرون قبل يوم من التوجه إلى بيروت في مقابلة مع صحيفة بوليتيكو قائلا: «إنها الفرصة الأخيرة لهذا النظام»، وقال: «أدرك أني دخلت في مقامرة محفوفة بالمخاطر... أضع على الطاولة الشيء الوحيد الذي أملك: رأسمالي السياسي». وقال ماكرون لموقع بروت الإخباري إنه سيزور لبنان مرة أخرى في ديسمبر.

وقال ماكرون إنه سيضغط على الساسة كي يتحركوا سريعا في هذا الإطار، وأضاف أنه لن يسمح بصرف الأموال التي تم التعهد بها في مؤتمر للمانحين عام 2018 في باريس دون إصلاحات». وقال إنه مستعد للمساعدة في تنظيم مؤتمر دولي بالتنسيق مع الأمم المتحدة في منتصف تشرين الأول /أكتوبر ومستعد لاستضافته في باريس. فهو يتصرف وكأنه يعتبر لبنان ما زالت مستعمرة فرنسية وساستها موظفين لدى المستعمرين، وهم كذلك؛ فمنهم من يتبع فرنسا ومنهم من يتبع أمريكا ومنهم من يتبع بريطانيا، عدا التبعية للدول الإقليمية التي تدور في فلك أمريكا.

والتقى ماكرون مع ميشيل عون للاحتفال بذكرى تأسيس لبنان قبل مئة عام حسب اتفاقية استعمارية مع بريطانيا وهي سايكس بيكو، وقد احتفل ماكرون بمرور 100 عام على تأسيسه بغرس شجرة أرز في غابة بشرق بيروت.

وهذه هي الزيارة الثانية لماكرون خلال شهر إذ قام بزيارة بيروت بعد يومين من حصول انفجار ضخم في مستودع تخزين مواد كيماوية تزن 2700 طن في مرفأ بيروت بلبنان يوم 4/8/2020 وأسفر عن وقوع الآلاف من الإصابات بينهم مئات القتلى مع دمار هائل في مبان ومحلات كثيرة وبات نحو 300 ألف شخص مشردين. فيظهر أن فرنسا تستغل ما حدث في لبنان في محاولة منها لتعزيز نفوذها فيه بعدما أصبحت أمريكا هي صاحبة النفوذ الأكبر في هذا البلد الإسلامي الذي يتصارع عليه المستعمرون.

جواب سؤال:

الانقلاب العسكري في مالي

السؤال:

أعلن المجلس العسكري في مالي مساء الخميس 27/8/2020م إطلاق سراح الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا بحسب ما أوردت وكالة الأناضول للأنباء... وكان قد أعلن مساء 18/8/2020م حصول انقلاب عسكري في مالي على الرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا وتم اعتقاله واعتقال رئيس وزرائه بوبو سيسيه. فمن وراء هذا الانقلاب؟ وهل له علاقة بالصراع الأمريكي الأوروبي؟

الجواب:

لكي تتضح الصورة نستعرض الأمور التالية:

-1 نسترجع ما حدث اليوم بما حدث أمس قبل ثماني سنوات، إذ حصل انقلاب مشابه يوم 22/3/2012م عندما قامت مجموعة من الضباط ذوي الرتب الصغيرة بانقلاب على الرئيس أمادو (أحمدو) توماني توري الذي بقي شهر على انتهاء ولايته الثانية آنذاك... وقد بينا أن أمريكا كانت من وراء ذلك الانقلاب، فقلنا في جواب سؤال أصدرناه بتاريخ 24/3/2012م: [إن كل ما ذكرناه يشير إلى أن أمريكا كانت وراء الانقلاب الذي حدث في مالي لتنفذ إلى هذا البلد الإسلامي وتبسط نفوذها عليه وتحل محل فرنسا المستعمر القديم له والذي ما زال يبسط نفوذه عليه. فأرادت أمريكا أن تعطل عملية الانتخابات القادمة في مالي لأن الوسط السياسي تابع لفرنسا، فعن طريق هذا الانقلاب تقلب الطاولة على اللاعبين من عملاء فرنسا المتفاهمين على اللعبة حسب السياسة الفرنسية. وهكذا ترتبط مالي بأمريكا بفعل إمساكها بحركة "العسكر"]. واليوم يحدث أن قام ضباط برتب صغيرة أعلاها عقيد بانقلاب على الرئيس أبو بكر كيتا الذي انتخب للمرة الأولى يوم 15/8/2013م وأعيد انتخابه لولاية 12/8/2018م. وقد انطلق العساكر من معسكر "كاتي" الذي يبعد عن العاصمة 15 كلم وهو المعسكر نفسه الذي انطلق منه الانقلابيون عام 2012م. وكانت فرنسا قد تمكنت بعد انقلاب آذار 2012م من استصدار قرارات من مجلس الأمن الدولي للتدخل في شمالي مالي رقم 2071 يوم 23/9/2012م وقرار آخر رقم 2085 يوم 20/12/2012م لحماية استعمارها بذريعة محاربة القاعدة والجماعات المتطرفة! فتشكلت قوات دولية قوامها 15 ألفا وخاصة من فرنسا وأوروبا، وقوات أفريقية شكلت منها فرنسا قوة أفريقية مشتركة تسمى قوات دول الساحل الخمس وهي موريتانيا ومالي والنيجر وبوركينو فاسو وتشاد حيث النفوذ الفرنسي فيها قوي، واستطاعت أن تعيد نفوذها بعد أقل من سنة ونصف من انقلاب 2012م وذلك بانتخاب أبي بكر كيتا في 15/8/2013م ثم أعيد انتخابه للمرة الثانية في 12/8/2018م! ومع أن أمريكا ليست قوية في الأوساط الشعبية مثل فرنسا إلا أن لها مداخل في العسكر مكنّتها من الانقلاب الحالي بشكل أقوى من انقلابها الأول في 2012م! فهي بعد سقوط انقلابها الأول الذي انتهى قبل أقل من سنة ونصف من حدوثه، بدأت تعمل على كسب عملاء في الوسط السياسي وتنظيمات المجتمع المدني، وليس فقط العسكر في محاولة أن يكون لها وسط شعبي لدعم انقلابها الحالي...

-2 قدم قائد الانقلاب الجديد العقيد قاسمي كويتا يوم 19/8/2020م نفسه كرئيس لما أسماه "اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب" في مالي، وقد ظهر على التلفزيون مساء يوم الثلاثاء 18/8/2020م مع مجموعة الضباط الذين قاموا بالانقلاب، واقتاد الانقلابيون رئيس الجمهورية كيتا ورئيس وزرائه سيسيه ووزراء ومسؤولين آخرين بلغ عددهم 17 إلى السجن. من ثم أظهر العساكر كيتا على شاشة التلفاز ليعلن تنازله عن الحكم للجيش فقال في كلمته: ("إنه لا يرغب أن تسفك الدماء من أجل بقائي في السلطة"... رويترز 19/8/2020م) وقال العقيد إسماعيل واغي المتحدث باسم المجموعة الانقلابية (".. بلادنا تغرق في الفوضى والفوضوية وانعدام الأمن وهذا راجع في جانب كبير منه إلى خطأ الأشخاص الذين يتحملون مسؤولية مصيرها"... رويترز 19/8/2020م) وقال العقيد إسماعيل واغي ("سنشكل مجلسا انتقاليا له رئيس انتقالي سيكون عسكريا ومدنيا نحن على اتصال مع المجتمع المدني وأحزاب المعارضة والأغلبية والجميع لمحاولة ترتيب الانتقال.. وإن اللجنة الوطنية الذي شكلها مجلس انتقالي يضم 6 عسكريين و18 مدنيا وإنه سيقوم بدور الهيئة التشريعية الانتقالية على أن يتم انتخاب رئيس المجلس من قبل أعضائه"... الجزيرة 21/8/2020م). فهنا يظهر أن العساكر قد دبروا الانقلاب مع سياسيين ومن مجموعات المعارضة ومنها ما يسمى بتنظيمات المجتمع المدني من نقابات وجمعيات حيث أصبحت تقوم بأعمال سياسية وتقوم الدول الاستعمارية بتمويلها وشراء الذمم فيها. فيظهر أن أمريكا قد تمكنت من كسب العديد منهم حتى تسقط كيتا قبل أن يكمل ولايته الثانية في محاولة من أمريكا لضمان نجاح عملائها في المستقبل مع تركيزها على الجيش وكسب عملاء من ضباطه.

-3 ويبدو أن أمريكا حاولت هذه المرة أن يكون لانقلابها ركائز شعبية لذلك مهدت له منذ بداية حزيران الماضي حيث اندلعت احتجاجات اشترك فيها الآلاف من المتظاهرين في شوارع باماكو عاصمة مالي منذ بداية حزيران/يونيو الماضي مطالبة الرئيس كيتا بالاستقالة ومتهمة إياه وحكومته بالفساد والمحسوبية وضعف الخدمات العامة وسوء الممارسة في الانتخابات والعجز في القيادة وفي محاربة ما يسمونه التطرف والإرهاب، وشكلت أحزاب معينة ائتلافا عرف بائتلاف 5 يونيو أو إم5. فقال نوهوم توجو رئيس ائتلاف 5 يونيو والذي قاد الاحتجاجات ("إنه يعمل مع العسكريين الذين تولوا السلطة"، ووصف عقوبات مجموعة إيكواس بأنها "رد فعل مفرط سببه مخاوف بعض قادتها من أن يؤدي الانقلاب إلى حدوث اضطرابات سياسية في بلدانهم" وقام "وحيا الانقلاب العسكري" ووصفه بأنه "جاء ليكمل مسيرة الشعب المالي وتطلعاته إلى دولة ديمقراطية مدنية وعلمانية"... الجزيرة 21/8/2020م) فيبدو أن الاحتجاجات في مالي لم تكن عفوية، بل قادها عملاء يحملون أفكار المستعمر من ديمقراطية ومدنية وعلمانية. وقد تحالفوا مع العسكر، وقاموا بتأييد الانقلاب. إذ تهدف أمريكا لجعل مالي نقطة انطلاق وبؤرة عدوى الانقلابات في المنطقة لإسقاط الأنظمة التابعة لفرنسا ولبريطانيا في غرب ووسط أفريقيا.

-4 ثم كتب مبعوث أمريكا إلى منطقة الساحل "جيه بيتر فام" على حسابه في موقع تويتر عقب الانقلاب في مالي ("تعارض الولايات المتحدة جميع التغييرات غير الدستورية للحكومات" وقال "إن الولايات المتحدة علقت جميع أوجه التعاون مع جيش مالي لحين اتضاح الوضع السياسي بعيد قيام ضباط بالإطاحة بالرئيس إبراهيم كيتا". وقال "إن قرارا بشأن ما إذا كان سيتم رسميا وصف ما حدث مؤخرا بأنه انقلاب يتعين أن يصدر بعد مراجعة قانونية"... رويترز 22/8/2020م) فيظهر من ذلك أن أمريكا لا تدين الانقلاب والانقلابيين وكلامها على لسان مبعوثها عن معارضتها للتغييرات غير الدستورية كلام عام ليس له علاقة بالانقلاب، بل هي أيدت انقلاب السيسي في مصر والانقلاب العسكري في السودان ولم تعتبرهما انقلابيين لأنهما من صنعها. وهكذا في انقلاب مالي إذ قالت على لسان مبعوثها إنها ستقوم بمراجعة قانونية لبحث ما حدث أنه انقلاب أم لا!! مما يشير إلى أنها كانت وراء الانقلاب. ويؤيد ذلك ما ذكره موقع الجزيرة القطرية في 21/8/2020م ("وتقدم أمريكا تدريبات منتظمة لجنود ماليين من ضمنهم بعض الضباط الذين قادوا الانقلاب على كيتا".) فالذين قادوا الانقلاب هم من الذين دربتهم أمريكا وكسبتهم كعملاء لها. ومثل ذلك ما حصل في انقلاب عام 2012م وقد ذكرنا ذلك في جواب سؤال أصدرناه بهذا الخصوص في 24/3/2012م: ("وقد نقل موقع العصر في 24/3/2012 عن مصادر أمريكية مطلعة بأن دبلوماسيا أمريكيا طلب عدم ذكر اسمه للصحافة صرح قائلا: "إن قائد الانقلاب النقيب أمادوا "أحمدو" حيا سانوجو كان قد اختير من بين نخبة ضباط من طرف السفارة الأمريكية لتلقي تدريب عسكري لمكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة". وأضاف بأن "سانجو سافر مرات عدة لأمريكا في مهمات خاصة..."). فأمريكا تخطو الخطوة نفسها التي خطتها عام 2012م عن طريق الانقلابات لطرد الأوروبيين والحلول محلهم لتتفرد باستعمار البلد. ولكن هذه المرة ربما يكون تركزها أكثر من السابق، إذ بدأت تجد في أحزاب سياسية وتنظيمات المجتمع المدني وسطا سياسيا مقابل الوسط السياسي الموالي لفرنسا.

-5 وجاءت ردة فعل فرنسا صاحبة النفوذ هناك منددة بشدة، إذ جن جنونها، فقالت الرئاسة الفرنسية ("إن رئيس الدولة ماكرون يتابع عن كثب الوضع ويدين محاولة التمرد القائمة"... فرانس برس 18/8/2020م) وقال وزير خارجية فرنسا لودريان: ("إن فرنسا تدين بأشد العبارات هذه الواقعة الخطيرة"... الحرة 19/8/2020م) وقال ماكرون يوم 20/8/2020م أثناء اجتماعه مع المستشارة الألمانية ميركل لبحث التطورات في مالي: ("فرنسا وألمانيا تنددان بالانقلاب الذي شهدته مالي وتريدان عودة البلاد بأسرع وقت ممكن إلى الحكم المدني. لا ينبغي ألا يكون هناك ما يصرف الاهتمام عن مواجهة أعمال العنف التي يرتكبها المتشددون الإسلاميون في منطقة الساحل" على حد قوله. وقالت وزيرة الدفاع الفرنسية فلورانس بارلي "فرنسا ستواصل عملياتها العسكرية في مالي ضد المتشددين بالرغم من الإطاحة برئيس البلاد هناك قبل يومين في انقلاب عسكري"... رويترز 20/8/2020م) وهذه التصريحات تدل على مدى انزعاج فرنسا من الانقلاب، مما يؤكد أن هذا الانقلاب كان يستهدف نفوذها هناك وهي تنهب ثروات مالي والبلاد المجاورة حيث إنها غنية بثروات معدنية هائلة عديدة ونادرة، وتتخذه كموقع استراتيجي مهم لحماية نفوذها في غرب أفريقيا إذ تشكل مع دول الساحل منطقة واحدة إذا قلعت من بلد فربما تنتقل العدوى لأخرى. وتعمل فرنسا على دعم وجودها العسكري الذي يبلغ تعداده نحو 5100 جندي بقوات أوروبية، وتستعين بألمانيا حيث تشترك الأخيرة بجانب فرنسا بقوات تعدادها نحو 1100 جندي تحت ما يسمى عملية "برخان". وقد لجأت إلى دول الخليج ومنها الإمارات لتمويل القوة الأفريقية المشتركة، وتشارك بريطانيا بنحو 250 جنديا وثلاث مروحيات. ويشارك الاتحاد الأوروبي بنحو 620 عسكريا. وأمريكا ترفض دعم قوة "برخان" بالمال والعتاد، وتقول إنها تساهم عبر المعلومات الاستخباراتية والمراقبة بفضل طائراتها المسيرة.

-6 وأدان الاتحاد الأفريقي ومنظمة إيكواس الانقلاب، فقال موسى فقي محمد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على تويتر: "أدين بشدة اعتقال الرئيس إبراهيم كيتا ورئيس الوزراء وأعضاء آخرين في حكومة مالي وأدعو إلى إطلاق سراحهم على الفور"، وقام التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (إيكواس) وعددها 15 بالاتفاق على إغلاق حدودها مع مالي وتعليق كافة دخول الأموال إلى البلاد وطرد مالي من جميع هيئات صنع القرار في التجمع. وقام وفد من هذا التجمع يوم 22/8/2020م بزيارة مالي ولقاء قادة الانقلاب، وكان من المنتظر أن يستمر اللقاء ساعة ونصف إلا أنه لم يستمر سوى 20 دقيقة مما يدل على فشل مهمة هذه المجموعة التي جاءت لإقناع قادة الانقلاب بإعادة كيتا وحكومته إلى السلطة كما ذكرت وكالات الأنباء. ولكن قادة الانقلاب رفضوا ذلك وأصروا على انقلابهم وذكروا أن التفاوض مع وفد التجمع يمكن أن يجري حول مدة المرحلة الانتقالية. علما أن الاتحاد الأفريقي و منظمة إيكواس يغلب عليهما عملاء أوروبا وخاصة في غرب أفريقيا.

-7 والخلاصة هي أن أمريكا تزاحم أوروبا، وبخاصة فرنسا وبريطانيا، في أفريقيا وبخاصة أخص البلدان الإسلامية ومنها مالي فهي بلد إسلامي يتصارع عليه المستعمرون لبسط النفوذ حتى يتمكنوا من نهب ثرواته، إذ تستحوذ فرنسا حاليا على حصة الأسد فيه، وكذلك يتصارع المستعمرون عليه لموقعه الاستراتيجي في غرب أفريقيا وهو يشكل منطقة واحدة مع دول الساحل، ويترك أهله المسلمون يعانون الفقر والعوز والمرض، والعملاء الحكام يؤمّنون للمستعمر ما يريد في سبيل حصولهم على كرسي معوج وهم أذلة. ومالي بلد ضعيف عرضة للاستعمار حيث لا توجد قوة من المسلمين قادرة على حمايته من غزوات المستعمرين، إذ يستصدرون قرارات للتدخل العسكري المباشر بذرائع واهية، فلا توجد قوة إسلامية كدولة الخلافة الراشدة المنتظرة بإذن الله لتقوم بالتصدي لغزواتهم وتلقنهم درسا لن ينسوه. فكان العمل على إيجاد هذه الدولة من أوجب الواجبات، ففي ذلك العز والنصر والوقاية من كل متجبر كفار...

قال رسول الله ﷺ: «وَإِنَّمَا الإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ» أخرجه مسلم...

الثالث عشر من محرم 1442هـ - 2020/9/1م
أمير حزب التحرير

بسام فرحات (أبو ذرّ التونسي)

الحكم بين المركزيّة والتّجزئة
هل من آليّات عمليّة كفيلة بعدم تغوّل الخليفة..؟؟

تفاعلا مع ما كنّا فصّلنا من قول في جهاز الخليفة وشخصه - أهميّة ومكانة ونفوذا وصلاحيّات - قد يتبادر إلى الذّهن أنّ الإشكال لا يكمن في الفكرة الإسلاميّة بقدر ما يكمن في تنزيلها على أرض الواقع :فرغم رقيّها وشمولها وكمالها إلاّ أنّ الانتقال بها إلى النّاحية العمليّة وتنزيلها على الوقائع الجارية قد يثبت في المقابل مثاليّتها وعدم قابليّتها للتطبيق وخلوّها من ضمانات التحقّق بالشّكل المنصوص عليه نظريّا..فقد تبيّن لنا أنّ الخليفة أهمّ جهاز من أجهزة الدّولة الإسلاميّة بل هو الدّولة نفسها يختزلها وتختزل فيه بحيث يمكن الاكتفاء به لقيام حكم إسلاميّ ولا يمكن الاستغناء عنه البتّة وإلاّ فُقِدت الدّولة أو فقدت صفتها الإسلاميّة..كما رأينا أنّ الخليفة بما هو نائب عن الأمّة في تطبيق الشّرع الإسلاميّ يمتلك وكالة عامّة وتفويضا مطلقا وصلاحيّات واسعة :إذ يستفرد بكافّة مهامّ رعاية الشّؤون داخليّا وخارجيّا بما في ذلك تبنّي الأحكام الشّرعيّة ،كما يتمركز الحكم فيه بشكل ذاتيّ فلا يخرج عنه إلاّ بتفويض منه ومتابعة لصيقة بغاية الاستعانة على أعبائه الجسام..فإذا أضفنا إلى كلّ هذا أنّه القائد الأعلى للجيش الإسلاميّ وأنّ مدّة حكمه مطلقة غير محدّدة بزمن وأنّ الأمّة الإسلاميّة مطالبة شرعا بالسّمع له والطّاعة وإن سلب مالها وجلد ظهرها ،يتبادر إلى الذّهن - عن حسن نيّة أو بسوئها - سؤال ملحّ :في ظلّ هكذا مكانة ونفوذ وسلطة ما الذي يمنع الخليفة من التغوّل والاستبداد وتوظيف جهاز الحكم لتحقيق مآربه الشخصيّة أو للتّمكين لأعداء الأمّة والدّين..؟؟ ما الذي يجبره على الالتزام بالمعقود عليه في بيعته والانصياع لأحكام القضاء وهو الذي يمتلك القوّتين المعنويّة الشّرعيّة والماديّة العسكريّة ويحتكر حقّ التّعيين والعزل للمسؤولين في الدّولة حكّاما وقضاة وإداريّين..؟؟ بمعنى هل هناك آليّات شرعيّة عمليّة تردع الخليفة وتكبح جماحه وتكفل محاسبته وتقويمه أو مقاضاته وعزله إن اقتضى الأمر..؟؟ وهي تساؤلات مشروعة بالنّظر إلى سيطرة العقليّة الديمقراطيّة على الأذهان وضعف الفهم للإسلام وغياب النّموذج الحيّ الذي يقاس عليه ويحتذى به مع التّشويه المشطّ للتّاريخ الإسلاميّ..

لكلّ مقام مقال

إنّ الإجابة عن هذا السّؤال المؤرّق تقتضي منّا الوقوف على جملة من الاعتبارات، أوّلا: أنّ الإسلام كمنظومة حياة لا يُتصوّر وجوده إلاّ في إطاره الشّرعيّ فلا توجد الدّولة الإسلاميّة إلاّ في ظلّ رأي عامّ عن الإسلام منبثق عن وعي عامّ لأنّها جهاز تنفيذيّ لمجموع المفاهيم والمقاييس والقناعات التي تبنّتها الأمّة ،وإنّ تصوّرها خارج حاضنتها العقائديّة والبشريّة الطبيعيّة يشوّهها ويسقط عليها إشكاليّات وأزمات غير معنيّة بها ولا مطروحة عليها..

ثانيا: أنّ الإسلام لا يطبّق عمليّا في الواقع بقوّة الجنديّ وصرامة القانون فحسب، بل بتقوى الله في الفرد وبتعاون الأمّة - أفرادا وأحزابا - مع الدّولة بالأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر ومحاسبة الحكّام بوصفها فرضا على الكفاية..

ثالثا: أنّ المقصود بالتغوّل والاستبداد والظّلم هو الشّرك بالله أي مخالفة أحكام الإسلام وتطبيق أحكام الكفر (إنّ الشّرك لظلم عظيم)، أمّا الاستفراد بتبنّي الأحكام الشّرعيّة فهو من صميم صلاحيّات الخليفة التي أوكلها إليه الشّرع ومن قواعد الحكم في الإسلام ،وأمّا اغتصاب المشورة أي فرض الخليفة لرأيه في المباحات التي يؤخذ فيها برأي الأغلبيّة فهو إساءة تطبيق لا يُفسد لودّ الإسلام ودولته قضيّة ،فلا ظلم ولا تغوّل ولا استبداد ما دام الإسلام هو المطبّق..رابعا :وينسل من هذا الاعتبار أنّ الضّمانات المقصودة هي ضمانات تطبيق الإسلام وعدم مخالفة أحكامه وحده دون غيره من الأنظمة ولو بشبه الدّليل (إن الحكم إلاّ لله) أمّا الصّغائر وإساءات التّطبيق فدونها الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر والعظة والنّصيحة..فالفساد المقصود هو فساد الأنظمة المطبّقة ومخالفتها للشّرع وليس فساد الأشخاص في أفرادهم ،فقد يكون الحاكم فاسدا في شخصه ولكنّه ملتزم بأحكام الشّرع في حكمه على شاكلة أغلب خلفاء بني أميّة..لذلك فإنّ التاريخ الإسلاميّ هو تاريخ تطبيق الإسلام ولا يُؤخذ من مصنّفات المؤرّخين والأدباء وشعراء البلاط - فهم بين قادح ومادح - ولا من الأعداء الكفرة المستعمرين المتربّصين بالأمّة ،بل يؤخذ من الوثائق الرّسمية القضائيّة والسياسيّة كالمعاهدات والعقود وأرشيف المحاكم ،وهي تثبت كلّها أنّ الإسلام وحده ظلّ مطبّقا إلى سنة 1924م وهذا هو الأساس..فلكلّ مقام مقال ولكلّ مناط حكم..

تحصين عقائدي

في الحقيقة إنّ إشكال الضّمانات مطروح على جميع المبادئ وليس هناك أيّ منظومة حكم تدّعي لنفسها امتلاك ضمانات التّطبيق وآليّاته على شاكلة (عصا موسى وكن فيكون) ودونك الفساد الذي ينخر أرقى التّجارب الدّيمقراطية في العالم..فالدّولة ليست آلة أو ماكنة نحكمها بالدّوس على أزرارها فلسنا بإزاء علم صحيح تطبّقه آلات صمّاء بكماء أو ملائكة (لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون) والحكّام بشر غير معصومين وهم معرّضون للضّعف والتّقصير والإساءة ،فالبحث ليس منصبّا على رقيّ النّظريّة فحسب بل على أنجع الضّمانات أي التي تسدّ من المنافذ أكثر من غيرها..وقد أخذ الإسلام هذا المعطى الهامّ بعين الاعتبار فسيّج منظومة حكمه بجملة من المتاريس والتّحصينات التي تحول دون حصول المكروه والخروج عن العقيدة الإسلاميّة :أوّل هذه المتاريس هو التّحصين العقائديّ ،فالضّامن الأساسيّ لإحسان تطبيق أيّ منظومة حكم هو عقيدتها التي انبثقت عنها ،أي مدى إيمان الحكّام والمحكومين بتلك العقيدة والتزامهم بها ،ويتأكّد هذا المعطى مع منظومة الحكم في الإسلام القائمة على أحكام شرعيّة :فكلّما كانت العقيدة الإسلاميّة حيّة نابضة وحارّة في قلوب المسلمين وعقولهم كلّما كان إدراك الصّلة بالله متمثّلا في كلّ فعل يقدمون عليه وكفى بذلك رادعا وزاجرا لهم عن الإساءة والظّلم والفساد يستوي في ذلك الرّاعي والرّعيّة..فالمنظومة الإسلاميّة كلّ لا يتجزّأ وشبكة متكاملة من الأحكام بعضها آخذ برقاب بعض بما يخلق مناخا لا يتأتّى معه أن يتغوّل الحاكم الذي تتوفّر فيه شروط الانعقاد السّبعة (مسلم - ذكر - بالغ - عاقل - عدل - حرّ - قادر من أهل الكفاية) ولا أن تسكت الأمّة الحيّة الواعية المتلبّسة بالإسلام عن ظلمه دون محاسبة ومنابذة وعزل ،ولا أن تتحوّل الأحزاب السياسيّة القائمة على أساس العقيدة الإسلاميّة إلى جوقة مطبّلين على شاكلة الموالاة العمياء في الحقّ والباطل ،ولا أن ينحاز جيش عقيدته القتاليّة هي العقيدة الإسلاميّة إلى قائده الأعلى وهو يخالف الشّرع ،ولا أن تتواطأ محكمة المظالم المتكوّنة من علماء ومجتهدين مع الخليفة وهو غير ملتزم بعقد البيعة ،ولا أن يتغافل الجهاز الإعلاميّ القائم على خدمة مصلحة الإسلام والمسلمين داخليّا وخارجيّا عن هرم السّلطة وهو يمتهن عقيدة الأمّة..فالممكن العقليّ ليس بالضّرورة ممكنا سياسيّا لأنّه لا ينطبق على واقع الدّولة الإسلاميّة..

تحصين تشريعي

ثاني المتاريس التي سيّج بها الإسلام منظومة حكمه هو التّحصين التّشريعي بأن سنّ مجموعة من الأحكام التي تردع الخليفة أثناء ممارسته للحكم وتحدّ من صلاحيّاته وتكبح جماحه وتحول دونه والتّغوّل: فما ذكرناه من أهميّة جهاز الخليفة وتمركز الحكم فيه والصلاحيّات الواسعة التي يتمتّع بها يجب أن يُنزّل في سياقه الشّرعيّ وأن يُفهم بعقليّة إسلاميّة ،لأنّ التّعاطي معه بعقليّة لبراليّة ديمقراطيّة يُفرغه من محتواه ويجعل منه بابا مشرعا على التغوّل والدّيكتاتوريّة..ذلك أنّ شكل نظام الحكم في الإسلام متفرّد متميّز عن سائر أشكال الحكم المعروفة على جميع المستويات (الأساس - المفاهيم - الأحكام - الدّستور - القوانين - الأجهزة)..

وفي إطار هذه المنظومة الفريدة الخاصّة فإنّ الخليفة يملك كلّ شيء ولا يملك أيّ شيء في نفس الوقت ،أي أنّ له مطلق الصلاحيّة وعموم النّظر ضمن متاح العقيدة الإسلاميّة ومادام ملتزما بها ،فلا يملك الخروج عنها قيد أنملة :فعلى مستوى الإشراف والتّسيير فإنّ نصّ البيعة والمعقود عليه فيها يجبرانه على التزام الشّريعة الإسلاميّة ،إذ أنّها بيعة على العمل بالكتاب والسنّة فلا يحلّ له أن يخرج عنها وإلاّ بطُل عقده وانحلّت بيعته واختلّ شرط أساسي من شروط انعقادها فيكون إمّا كافرا أو ظالما أو فاسقا..وعلى مستوى وضع الدّساتير وسنّ القوانين فإنّ الخليفة مقيّد في تبنّيه بالأحكام الشّرعيّة فيحرم عليه أن يتبنّى حكما لم يُستنبط استنباطا صحيحا من الأدلّة التّفصيليّة ،وهو أيضا مقيّد بما تبنّاه من أحكام وما التزم به من طريقة استنباط ،هذا فضلا عن أنّ تبنّياته لا تشمل العقائد والعبادات إلاّ فيما يجمع كلمة المسلمين..وعلى مستوى التنفيذ والتّطبيق فإنّ صلاحيّات الخليفة المطلقة في رعاية الشّؤون مقيّدة أيضا بالشّرع فيجب أن تجري حسب أحكام الإسلام لا وفق ميولات الخليفة وأهوائه ومصالحه ،فلا يأخذ درهما إلاّ بحقّه ولا يصرفه إلاّ في مصرفه الشّرعي ولا يُعيّن في منصب الحكم إلاّ من تتوفّر فيه شروط الحاكم ولا في منصب الإدارة إلاّ من تتوفّر فيه الكفاءة..وعلى مستوى الآراء الفنيّة والفكريّة فهو مجبر على العودة إلى أهل الذّكر والاختصاص والأخذ برأيهم وإن خالف رأيه وكذلك في الآراء المجرّدة التي يؤخذ فيها بالأغلبيّة، وهكذا.. فلا يجوز له اغتصاب مشورة أو تعطيل حكم أو تحليل حرام أو تحريم واجب أو إباحة مكروه ،بل لا يجوز له حتّى تقييد المباح دون عذر شرعيّ:فهو مطلق الصّلاحيّة فيما أعطاه له الشّرع من هامش بسيط جدّا لا يتعدّى جزءا من المباح الخاصّ به بوصفه خليفة على غرار التنظيمات الإداريّة وتنظيم الجند..أمّا على مستوى مدّة رئاسته المطلقة في الزّمن فهي ليست مدخلا للاستبداد والتغوّل لأنّها مقيّدة بقيام الخليفة بما بويع عليه ،فما دام ملتزما بالمعقود عليه متّصفا بشروط الانعقاد يبقى في منصبه..وليس معنى ذلك أنّه ملك عضوض على شاكلة الرّئاسة مدى الحياة :ذلك أنّه إذا تغيّر حاله تغيّرا يُخرجه عن الخلافة

(الردّة ـ الجنون المطبق ـ الأسر الميئوس منه) أو لا يُخرجه عنها (جرح العدالة ـ العجز ـ القهر والتسلّط) فإنّه يصبح واجب العزل أو في حكم المعزول ولو لم يُحكم بعزله فلا تجب طاعته ولا تُنفّذ أوامره..فأين هذا من الحصانة التي يتمتّع بها الرّؤساء في المنظومة الدّيمقراطيّة أثناء حكمهم وبعده بما يبيح لهم الإجرام في حقّ

شعوبهم دون عقاب..؟؟

ثالث المتاريس التي سيّجب ها الإسلام منظومة حكمه هو التّحصين الشّعبي بأن فوّض للأمّة الإسلاميّة أمر إحسان تطبيق الإسلام ومحاسبة الحاكم وإلزامه غرزه وردعه بل وعزله إن لزم الأمر :فالإسلام لايطبّق عمليّا في الواقع بقوّة الجنديّ وصرامة القانون فحسب ،بل بتقوى الله في الفرد وبتعاون الأمّة ـ أفرادا وأحزابا ـ مع الدّولة بالأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر ومحاسبة الحكّام بوصفها فرضا على الكفاية ،وقد أوجب الشّارع طاعة الخليفة طوال مدّة حكمه وإن استمرّت لعقود ما لم يبدر منه ما يستوجب العزل أو الانعزال: قال صلّى الله عليه وسلّم (عليك بالسّمع والطّاعة في عسرك ويسرك ومنشطك ومكرهك وأثرة عليك)..غير أنّ هذا ليس صكّا على بياض للتغوّل ،فالطّاعة المقصودة ليست الطّاعة العمياء المرسلة المطلقة في الحقّ والباطل دون ضوابط ،بل الطّاعة الواعية المسؤولة المبنيّة على العقيدة الإسلاميّة المقيّدة بكتاب الله وسنّة رسوله، أي الطّاعة فيما يُرضي الله ،فـ(لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)..

فعلاقة المسلمين بحكّامهم مرهونة بين ثلاثة واجبات: واجب الطّاعة وواجب المحاسبة وواجب شقّ عصا الطّاعة ،يطيعونه ما أطاع الله فيهم ويحاسبونه إن قصّر،أمّا إن عصى الله وحكم بغير ما أنزل الله فلا طاعة له عليهم ،بل من واجبهم حينها منابذته بحدّ السّيف إن لزم الأمر كما جاء في حديث عبادة ابن الصّامت (..وأن لا ننازع الأمر أهله إلاّ أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان).. وهذه ليست دعوة للفوضى وسفك الدّماء وامتهان الحاكم وهزّ استقرار دولة الإسلام وتعريض أمن المسلمين للخطر: فالبرهان هو الدّليل العقائديّ القطعي ثبوتا ودلالة على كفر الحاكم وحكمه بغير ما أنزل الله، أمّا الصّغائر وإساءات التّطبيق فلا بشر معصوم منها إلاّ الأنبياء وعلاجها الوعظ والتّذكرة والنّصح والمحاسبة مع التزام الطّاعة..

وقد أوجب الله تعالى على المسلمين الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر ومحاسبة الحكّام (ولتكن منكم أمّة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) ورغّبهم في ذلك وأجزل عليه العطاء (أفضل الجهاد كلمة حقّ عند سلطان جائر) كما توعّد المتنكّبين عن هذا الواجب بالويل والثّبور وعظائم الأمور (والذي نفسي بيده لتأمرنّ بالمعروف ولتنهونّ عن المنكر أو ليوشكنّ الله أن يبعث عليكم عقابا من عنده ثمّ لتدعنّه فلا يُستجاب لكم)..والأمر والنّهي للحكّام هو محاسبة لهم ،وقد حاسب الحباب ابن المنذر رسول الله يوم بدر فنزل عند رأيه وحاسبت إمرأة الفاروق عمر في مسألة المهور فقال (أصابت إمرأة وأخطأ عمر) فكيف بالمتأخّرين من الحكّام والخلفاء..فإحساس الخليفة بأنّ وراءه أمّة تأخذ على يديه إن ظلم وتأطره على الحقّ أطرا وتقصره عليه قصرا أقوى رادع وأعظم زاجر له عن الاستبداد والتغوّل..

تحصين دستوري

هذه هي خطّوط الدّفاع الرئيسيّة لمنظومة الحكم في الإسلام ،أمّا إذا ما تجاوز الخليفة هذه التّحصينات العقائديّة والتشريعيّة والشعبيّة ـ وهذا وارد ـ فيزع الله بالسّلطان ما لا يزع بالقرآن ويُفسح المجال للتّحصينات الدّستوريّة :فالخليفة رغم ما يتمتّع به من صلاحيّات واسعة متابع بشكل لصيق في قراراته وإجراءاته وتبنّياته من طرف مجلس الأمّة الذي يتكوّن من أشخاص يمثّلون المسلمين في الرّأي يرجع إليهم الخليفة لاستشارتهم في أمور الدّولة ورأيهم ملزم له في المشورة ،كما ينوبون عن الأمّة في محاسبة الحكّام إذا طرأ زيغ أو تقصير أو إساءة تطبيق أو مخالفة للشّرع..وهو متابع أيضا في شخصه وأشخاص معاونيه من طرف مجالس الولايات التي تمثّل أهل كلّ ولاية في الرّأي والمحاسبة ويجوز حتّى لغير المسلمين أن يكونوا أعضاء فيها لإظهار الشّكوى من ظلم الحكّام وإساءاتهم..

وللأحزاب السياسيّة في الدّولة الإسلاميّة دور أساسي في أطر الحكّام على الحقّ أطرا وإحباط نيّة الفساد والاستبداد لديهم لأنّ وظيفتهم الأساسيّة هي المحاسبة وإعانة الحاكم على إحسان تطبيق الإسلام لاسيّما وأنّها غير مرتهنة في وجودها وعملها للخليفة ،فلا يحتاج تأسيس حزب إلاّ لعلم وخبر،هذا دون أن ننسى سيف الإعلام المسلّط على رقاب الجميع بمن فيهم هرم السّلطة وأعوانه ـ حكّاما وإداريّين ـ يتتبّع عثراتهم وزلاّتهم بما يزجرهم عن الزّيغ والتّغوّل ناهيك وأنّ امتلاك وسيلة إعلام لا يتطلّب ترخيصا مسبقا..والخليفة بما هو فرد من أفراد الأمّة الإسلاميّة خاضع لأحكام القضاء في المخالفات الفرديّة ،أمّا فيما يتعلّق بالنّزاعات بين الحاكم والدّولة ومنها عزل الخليفة إذا فقد شرطا من شروط الانعقاد فإنّ محكمة المظالم هي صاحبة الصلاحيّة وهي التي تقرّر عزل الخليفة من عدمه كما تنظر في مدى شرعيّة تبنّياته ووفائها لطريقته في الاستنباط (دور المحكمة الدّستوريّة الحالي)..

ولا يقال هنا إنّ الخليفة يملك حقّ تعيين وعزل قاضي المظالم وله سلطة معنويّة عليه ،لأنّ الخليفة يفقد هذا الحقّ إذا كان هذا القاضي بصدد النّظر في قضيّة ضدّ الدّولة سواء في شخص حكّامها أو تنظيماتها أو تشاريعها ،وهذا أجدى وأنجع من أكذوبة استقلال القضاء..

تتمة مقال «ماذا خسر علماء الزّيتونة معركتهم مع تيّار التّغريب العلماني؟»

لا يرتضي غير الإسلام دينا، هل يحقّ له طوال حياته أن يتمتّع بنفس الحقوق والواجبات التي يتمتّع بها المسلمون؟ هل يحقّ له بعد وفاته أن يُصلّى عليه صلاة الجنازة، وأن يُدْفَنَ في مقبرة إسلاميّة... الجواب: وهو من طرف المجلسين الشّرعيين :-1 جواب المجلس الشّرعي الحنفي: حيث جاء في تقرير المقيم العام الفرنسي وهو منصورون، أنّ رجال المجلس الشّرعي الحنفي برئاسة شيخ الإسلام محمّد بن يوسف، اقتصروا على الإباحة بالإثبات بدون زيادة ولا نقصان، أي أنّ توبة المتجنّس تقبل، وكان جوابهم كما يلي: (إذا اعتنق شخص جنسيّة يختلف تشريعها عن أحكام الشّريعة الإسلاميّة، ثمّ حضر لدى القاضي الشّرعي، ونطق بالشّهادتين، وأعلن أنّه مسلم، وأنّه لا يرتضي غير الإسلام دينًا، يحقّ له أن يصلّى عليه صلاة الجنازة، وأن يدفن في مقبرة إسلاميّة)»(11). وتذكر بعض المصادر امتناع الشيخ حميدة بن مراد والشيخ محمد بن الخوجة من شيوخ الإفتاء الأحناف من الموافقة على الاعتراف بقبول توبة المتجنّس(12). «-2 جواب المجلس الشّرعي المالكي: أمّا أعضاء الدائرة المالكية، فقد أبدوا بعض الاحتراز تجاه السّؤال المطروح عليهم، ولم يجيبوا بنفس ذلك التّأكيد، وأضافوا إلى النّطق بالشّهادتين شرطا آخر، فأعلنوا أنّه يتعيّن على المتجنّس عند حضوره لدى القاضي، لا فقط النّطق بالشّهادتين بل أيضا التّصريح في نفس الوقت بأنّه يتخلّى عن الجنسيّة التي اعتنقها، وفي هذه الصّورة يحقّ له أن يدفن في مقبرة إسلاميّة، وتضيف الفتوى المالكيّة ما يلي: (ولا يهمّ كثيرا بعد ذلك لو احتفظ بالجنسيّة التي اعتنقها وبقي خاضعا لقوانينها إذا ما تعذّر عليه التخلّص منها). وأضاف المقيم العام الفرنسي قائلا: وزاد أحد أعضاء المجلس الشّرعي من المالكيّة - وهو الشّيخ [محمد العزيز] جعيّط - على ذلك قوله: (ينبغي أن تتمثّل توبة المتجنّس في الإقلاع عن الامتيازات التي تحصل عليها بموجب جنسيّته الجديدة)... ويضيف المقيم العام الفرنسي في تقريره قائلا: فحسب هذه الفتوى الشّرعيّة، يتعيّن على المتجنّس أن يقرّ بالذّنب الذي اقترفه عندما تجنّس، ولكن يؤخذ بعين الاعتبار في الواقع كونه لا يستطيع التخلّي عن الجنسيّة التي اعتنقها.. ولست في حاجة إلى التّأكيد بأنّه لا سبيل إلى فرض مثل تلك الشّروط على المتجنّسين، وبناء على ذلك فإنّه يتعذّر عليّ قطعا استغلال الجوابين اللّذين هما الآن بين أيدينا، فلو كانا مماثلين للفتوى الحنفيّة لكنت تولّيت نشرها، ولكن نصّ الفتوى المالكيّة يجعل من المستحيل الإقدام على نشرها... فكان ردّ الوزير المفوّض المقيم العام الفرنسي بتونس إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي، معبّرًا عن فشل السلطة الاستعمارية في تمرير مشروع التّجنيس وما يخفيه من عمليّة تنصير تدريجي أو جماعي لمحو الهويّة الدّينيّة والوطنيّة للشّعب العربي المسلم في تونس»(13).

كما تذكر بعض المصادر أنّ جمعا من المدرسين بالجامع الأعظم أجمعوا على وضع فتوى تعارض الفتوى الأولى من المجلس الشرعي التي أشيع أنّها تخدم فرنسا (14)، «فما كان من الحكومة إلاّ فتح بحث ضدّهم في هذا الشأن ولكنهم أظهروا في هذا الأمر شجاعة كانت مضرب الأمثال... ونشروا الفتوى المعارضة بعد هذا البحث وكان لها صداها»(15). وتأكيدا لهذه الصحوة، نشرت المجلّة الزيتونية مقالا بإمضاء رئيس تحريرها الشيخ محمد المختار بن محمود عنوانه: «حكم الله في التجنّس»، بيّن فيه كفر المتجنّس وأنّه تجري عليه أحكام الردّة، كما بيّن فيه أنّ نسبة القول إلى بعض العلماء بعدم كفر المتجنّس من الافتراء والزور (16).

يتبع بإذن الله تعالى...

(1) عن مقال: التجنيس في تونس بين القبول والمعارضة خلال فترة الحماية الفرنسية -1881 1965، للدكتور محمد بوطيبي، مجلّة أبعاد، العدد31/07 ديسمبر 2018م، ص224

(2) ينظر السابق، 219-218

(3) عن: الشعب التّونسي والتّجنيس، ص23-22

(4) السابق، ص68

(5) الحملة الصليبية على الإسلام في شمال إفريقيا: مسألة تجنيس المسلمين بالجنسية الفرنسية، ص8

(6) عن: الشعب التّونسي والتّجنيس، ص120

(7) عن مقال: التجنيس في تونس بين القبول والمعارضة خلال فترة الحماية الفرنسية -1881 1965، ص225

(8) محمد الشاذلي خزنه دار: أمير شعراء تونس، ص220

(9) عن: الشعب التّونسي والتّجنيس، ص110-109

(10) عن: تراجم المؤلفين التونسيين، لمحمد محفوظ، ج3 ص184

(11) عن مقال: التّنصير ومسألة التجنيس: قراءة في الفتوى المالكية، للدكتور علي الصّوّلي، مجلة الدراسات العقدية ومقارنة الأديان، عدد10 ص-186 187(12) ينظر: الحملة الصليبية على الإسلام في شمال إفريقيا: مسألة تجنيس المسلمين بالجنسية الفرنسية، ص13

(13) عن مقال: التّنصير ومسألة التجنيس: قراءة في الفتوى المالكية، ص189-187

(14) أشيع بأنّ الشيخ الطاهر ابن عاشور كان وراء السؤال والجواب بما يخدم مصلحة فرنسا، وهذا غير صحيح، وما ذكرناه من رسالة المقيم العام يدحض هذا الاتّهام.

(15) ينظر: الحملة الصليبية على الإسلام في شمال إفريقيا: مسألة تجنيس المسلمين بالجنسية الفرنسية، ص32-31

(16) ينظر: المجلة الزيتونية، م1 ج10 بتاريخ ربيع الثاني 1356هـ/جوان 1937م

الرّدّ على الآساءة للرّسول ﷺ ردّ دولة لا ردّ أفراد

ردّ السّلطان عبد الحميد نموذجا

زينة الصّامت

الخبر:

أعلنت صحيفة «شارلي إيبدو» السّاخرة الفرنسيّة الثّلاثاء إعادة نشر رسوم الكاريكاتور للنّبيّ محمد الأربعاء، أي في نفس يوم بداية محاكمة شركاء الجهاديّين الذين نفّذوا الاعتداء (الإرهابيّ) الذي أوقع 12 قتيلا من هيئة تحريرها في باريس في 7 كانون الثاني/يناير 2015... وكتب مدير الصّحيفة الأسبوعيّة لوران «ريس» سوريسو «لن نستسلم أبدا»، مبرّرا قرار نشر الرّسوم على غلاف العدد الجديد الذي سيتمّ توزيعه على الأكشاك الأربعاء... وأضاف فريق «شارلي إيبدو» «أنّ إعادة نشر هذه الرّسوم الكاريكاتوريّة هذا الأسبوع الموافق لبدء محاكمة منفّذي الهجوم (الإرهابيّ) في كانون الثّاني/يناير 2015 يبدو أمرا ضروريّا بالنّسبة لنا». (فرانس24، 2020/09/01م)

التّعليق:

سنة 1890م كتب ماركي ديبونيي دراما بعنوان «محمّد»، سخر فيها من الرّسول ﷺ وأساء إليه فكان ردّ السّلطان عبد الحميد حين علم بخبر المسرحيّة الفرنسيّة أن استدعى السّفير الفرنسيّ كونت مُونتبلو في الآستانة (إسطنبول)، وقال له بلهجة شديدة: «أنا خليفة المسلمين عبد الحميد خان، سأقلب الدّنيا على رؤوسكم إذا لم توقفوا تلك المسرحيّة»، وفعلا ألغي عرض المسرحيّة في فرنسا وفي إنجلترا أيضا بعد أن سعى مؤلّفها إلى أن تعرض هناك لكنّ سلطان المسلمين منع ذلك وبذل كلّ جهده للدّفاع عن الرّسول وعن الإسلام ولو كان الثّمن مجابهة دول عظمى كإنجلترا وفرنسا.

ردّ السّلطان عبد الحميد هذا - ودولة الخلافة على ما هي عليه من ضعف وتكالب الدّول العظمى على نهش أعضاء جسدها العليل - هو ردّ رجل دولة يدافع عن حضارة أمّة يراد المساس بمقدّساتها...

فشتّان بين ردّ خليفة المسلمين - يوم كانت هناك دولة للمسلمين - وبين ردّ أفراد من المسلمين على ما قامت به صحيفة «شارلي إيبدو» السّاخرة الفرنسيّة التي نشرت صورا مسيئة للرّسول ﷺ - في غياب دولة المسلمين.

شتّان بين الموقفين: الأوّل ردّ قوّة وثقة يقف صاحبها شامخا أمام القوى العظمى يتوعّد ويهدّد فتنصاع صاغرة ملبّية، والثّاني ردّ ضعف من مسلمين غيورين حاولوا إظهار رفضهم لهذه الإساءة، ردّ قد يستغلّه أعداء الإسلام لأغراض سياسيّة أهمّها نعت الإسلام والمسلمين (بالإرهاب) حتّى ينشروا الرّعب في قلوب النّاس منه فيصمّوا آذانهم عن دعوته.

شتّان بين موقف السّلطان عبد الحميد الصّارم الحازم الذي وضع حدّا لهذه الإساءة وألغى المسرحيّة في فرنسا وإنجلترا، وبين موقف هؤلاء الذين قاموا بالهجوم كردّ على إساءة الصّحيفة فصاروا مجرمين وتحوّل من أساؤوا للرّسول ﷺ ضحايا تعاطف معهم العالم وحتّى المسلمون الذين ندّدوا بهذا الاعتداء الوحشيّ.

تستمرّ صحيفة شارلي إيبدو المعادية للإسلام في استفزاز المسلمين بعد أن أثارت الرّسومات احتجاجات واسعة وموجات غضب بين المسلمين. وها هي قد أعلنت نيّتها إعادة نشر الرّسوم المسيئة للرّسول محمّد ﷺ، قبل بدء محاكمة المتّهمين في الهجوم الذي استهدف مقرّها عام 2015؛ وأسفر عن 12 قتيلا من موظّفيها.

كتب رئيس تحرير الصّحيفة «لوران سوريسو»، في الافتتاحيّة: «لن نستسلم أبدا». وأضاف: «كثيراً ما طُلب منّا منذ يناير 2015 إنتاج رسوم كاريكاتوريّة أخرى للنّبيّ محمّد. لكنّنا رفضنا دائماً القيام بذلك، ليس لأنّه أمر محظور، إذ يسمح القانون لنا بالقيام بذلك». وتابع: «والآن نعيد نشر الرّسوم لأنّ الأمر ضروريّ بالنّسبة لنا، مع بدء محاكمة المتّهمين في الهجوم».

يتّضح الهدف من إعادة نشر هذه الرّسوم: إنّه التّشفّي والسّعي لاستفزاز مشاعر أمّة ضعفت وتهالكت بعد أن سقطت دولتها، فهل سيكون ردّ الصّحيفة الرّدّ نفسه لو قامت دولة الإسلام؟ هل ستتخفّى وراء قوانين تسمح لها بالنّيل من مقدّسات أمّة تحت عنوان «حرّية التّعبير»؟

قطعا ستحسب لدولة الإسلام وخليفتها ألف حساب ولن تتجرّأ على حضارة أمّة عريقة... الأيّام دول، فها هي حضارة الغرب تتهاوى، وها هي شمس حضارة الإسلام تسطع... فليستعدّوا ليومهم هذا...

الهجرة والمهجر، بين أعمال التمكين وكآبة المنظر

الأستاذ أحمد الشامي - ساوباولو / البرازيل

لا شك أن السيرة النبوية بما تحويه من دروس عملية في حياة رسولنا الكريم عليه الصلاة السلام تمثل نبراس هدى لكل مسلم، ومنارة خلاص لكل باحث عن الفلاح والتغيير السياسي المنطلق من العقيدة الإسلامية، ولا شك أن أبرز محطات هذه السيرة هي الهجرة النبوية المشرفة، ولما لهذا الحدث من عظيم شأن في نفوس المسلمين، ولما قد يحدث من لُبس في تشبيه هجرته عليه الصلاة السلام وهجرة أصحابه رضوان ربي عنهم بهجرات عموم المسلمين في زماننا، وجدنا أنه لا بد من إنزال كل حادثة في سياقها بموضوعية واستنارة.

في السيرة النبوية كما نعلم أن الهجرة هجرتان، وكلاهما عمل سياسي واتباع للوحي؛ ففي الهجرة الأولى التي كانت لصحابة رسول الله ﷺ إلى الحبشة التي كان "فيها ملك عادل لا يظلم عنده أحد"، كانت عملاً احترازياً لحماية الكتلة؛ لكي لا تتم تصفيتها من قريش بعد أن بدأت بسياسة القتل والتنكيل والتعذيب لأفراد الكتلة من الصحابة الكرام، فها هي سمية رضي الله عنها تُقتل وآل ياسر يُعذّبون في بطحاء مكة، وها هو بلال الحبشي يُعذب ويلقى به عارياً على رمال الصحراء الملتهبة وهو يتحداهم مردداً ومكرراً "أحد أحد"، كل ذلك ليصدوهم عن دينهم ويثنوهم عن اتباع هذا المنهج القويم وهذه الدعوة العظيمة فلا ينتظموا في صفوف كتلة وحزب سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

والهجرة الثانية كانت لإقامة الدين واستلام الحكم وجعل الإسلام موضع التطبيق والتنفيذ في جميع مجالات الحياة، فهي تتويج لعمل سياسي عظيم في دعوة زعماء القبائل وطلب النصرة من أهل القوة والمنعة من قبائل العرب حتى أتمّ الله هذه النصرة في عقد بيعة العقبة الثانية في بيعة الحرب، وأقام أنصار هذا الدين بيعتهم منذ أول قدوم لرسول الله عليه الصلاة السلام للمدينة المنوّرة في استقبالهم له على هيئة صفيّن من فرسانهم يحملون السيوف متحدّين بذلك ملوك العرب والعجم على تطبيق لا إله إلا الله محمد رسول الله.

[إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ].

وعليه فإن الهجرة سواء الأولى أم الثانية كانت ثمرة إعداد كتلة واعية مدركة لأحكام الإسلام ومفاهيمه، وتهيئة للوسط السياسي لاستقبال هذا الكيان العظيم، الدولة الإسلامية.

أما المهجر وحال مهاجري أمتنا خاصة في بلاد الغرب، فإنما هو نتاج لفجور حكامنا وإجرامهم وفسادهم وعمالتهم، مع امتزاج كل ذلك باستخفافٍ لأعداء الله بنا لغياب الراعي الأمين عنا، والمهجّرون إنما هم ضحايا هذه الأنظمة العفنة التي جوعت الشعوب وأذلتها وألقت بشعوبها عارية لينهشها الكفر بوحشيته تحت مسميات خداعة من اندماج وحريات وجمعيات خيرية وحقوق الإنسان!!

ومن هنا وجب علينا نحن المسلمين في المهجر التمسك بالإسلام وأفكاره وأحكامه وعدم التنازل عن مبادئه قيد أنملة، وتجسيد الإسلام في أفعالنا وأقوالنا، وأن لا ننسى هويتنا الإسلامية، وأن لا ننصاع لأحكام الطاغوت وقوانينه وأفكاره، فوالله ما مكروا بنا وما أذلونا وما ألقوا بنا في براثن الكفر إلا لننسلخ عن ديننا نحن وأزواجنا وذرياتنا، فهذا ما يريده الشيطان وأعوانه تحت مسمى الاندماج بالتخلي عن ثقافتنا وحضارتنا واستبدال الحضارة الغربية وأحكام الكفر بها.

«اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هذا البرَّ وَالتَّقْوَى، وَمِنَ العَمَلِ ما تَرْضَى، اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هذا، وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَهُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الأَهْلِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِن وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ المَنْظَرِ، وَسُوءِ المُنْقَلَبِ فِي المَالِ وَالأَهْلِ».

فبعد أن كبدونا وعثاء سفر مذلّ بلا زاد من ثقافتنا الإسلامية يكفينا كآبة منظر حياة في مجتمعات بلا معالم الإسلام، فنحن هنا بين خيارين؛ إما أن نستسلم ونسير لما أرادوا لنا من تخلٍّ عن ديننا فيكون لنا الخزي والخسران المبين في الدنيا قبل الآخرة!! وإما أن ننقذ أنفسنا وأزواجنا وذرياتنا فنعمل مع العاملين لاستئناف الحياة الإسلامية ونلتحق بقوافلها المباركة فنكوّن شخصياتنا الإسلامية أولا، ومن ثم تصحيح المفاهيم الخاطئة في المجتمع ونتصدى للظالمين بالاستنارة والوعي وبإبراز هويتنا الإسلامية التي ارتضاها الله لنا وميزنا بها، فنقف في وجه الغرب الكافر بما يحوكه لديننا الحنيف من مكر وكيد، فنستحضر الحكم الشرعي في جميع تحركاتنا وأعمالنا لنكون منضبطين ملتزمين بما علمنا وأمرنا به نبينا ﷺ كائنا في ذلك ما هو كائن.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

فريد سعد

عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان.

أخرجه مسلم والترمذي وابن حبان وغيرهما من طريق قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنهم

من المخاطب بهذا الحديث؟؟

هذا الحديث يدل على مسؤولية جميع المسلمين في إنكار المنكرات لأنّ هذا اللفظ عام (من رأى منكم منكرا) و«من» من ألفاظ العموم كما هو معلوم في أصول الفقه. واتفق أهل العلم على أنّ إنكار المنكرات فرض وواجب، استجابة لقول الله سبحانه وتعالى: (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ) .

منزلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الشريعة الإسلامية

من تأمل في نصوص القرآن والسنة سيجد أنّ هذا الفرض (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) له شأن في الشريعة (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ)، أول صفة بدأ بها (تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ) فذكر الأمر الخاص أولا ثم ذكر العام الذي هو الإيمان بالله و هو ما يعرف بعطف العام على الخاص لإبراز أهميته و عند تأمل نصوص الكتاب والسنة ٍجد أن لهذه الفريضة شأنا عظيما, ولذلك لا ينبغي للمؤمن أن يترك هذه الفريضة أبدًا، فإذا ضعُف الإنسان في بعض الأوقات لا يستمر على هذا الضعف لأنه لا ينبغي أن يظل المؤمن بارد القلب أمام ما يرى من المنكرات لابدّ أن يجاهد نفسه في أداء هذا الفرض.

بيان خطر ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

فقد جاء في كتاب الله سبحانه وتعالى وفي سنة النبي صلى الله عليه وسلم بيان أنّ العقوبة إذا نزلت على المعاصي وانتشار الفساد فإنّها تشمل الساكتين عن إنكار المنكر ولو كانوا غير واقعين فيه, ولو كانوا صالحين في أنفسهم وفي أعمالهم, وهذا ظاهر في أدلة القرآن والسنة، ففي أدلة القرآن تجد أنّ الذين ينجيهم الله إذا نزل العذاب هم الذين ينهون عن الفساد (فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَ ٍينَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ) فذكر أنه ٍجى الناهين عن السوء وأهلك الظالمين وسكت عن الذين لم ينهَوْا عن السوء وإن كانت الأدلة تدل على أن الساكت يُؤخذ أيضا بالعذاب مع من ظلموا. ولذلك صحّ عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنّه ذكر وعيدا ثم قالت أم سلمة «أنهلك وفينا الصالحون؟ قال نعم إذا كثُر الخبث « ولذلك لا ينبغي أن يقول المسلم ليس عليّ شيء أو يسكت، ولكن ينبغي أن يقوم بشيء ولو معذرة إلى ربكم، قال تعالى: (لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ) وقال في سورة هود (فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَ ٍينَا منهم) مما يدل على أن الذين ينهَون عن الفساد في الأرض هم الذي يُنجَوْن إذا جاء العذاب.

أشرّ المنكر هو منكر الحكام

فإن الحكام بصفة عامة، خصهم الله تعالى بواجب رعاية الناس بما يصلح شأنهم فوضع لهم نظاما محكما إن هم طبقوه نالوا رضوان الله ونصره و تأييده وأوجب على الأمة السمع لهم و الطاعة، و إن هم خالفوه غضب الله عليهم ولعنهم وأحبط أعمالهم وأوجب على الأمة قيام عليهم بشكل عام لإزالة منكرهم إذا اظهروا منكر الكفر البواح. قال صلى الله عليه وسلم، مجيبًا عبادة بن الصامت رضي الله عنه عندما سأله: أفلا ننابذهم بالسيف يا رسول الله؟ قال: «لَا، إِلاَّ أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ فِيهِ مِنَ اللَّهِ بُرْهَانٌ» متفق عليه. فلا يجوز للأمة بشكل عام أن تسكت على حكام السوء؛ يطبقون حكم الكفر بين ظهرانيها، وإذا سكتت أدى ذلك إلى الفتن؛ ما ظهر منها وما بطن، وأدى إلى حرف الناس عن دين الله شيئًا فشيئًا إلى الكفر... فعندما سئل النبي صلى الله عليه وسلم : أَيُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ» رَوَاهُ الإمام النسائيُ.

أما في عصرنا هذا، تسلط على رقاب الناس ظلمة سموا أنفسهم زورا وبهتانا حكاما، ليس لهم في أعناق المسلمين بيعة ولا يسوسونهم بما أنزل الله فالواجب فيهم أكبر من إنكار المنكر بالقلب واللسان، الواجب فيهم قلعهم من جذورهم هم والنظام العلماني الذي أجبروا الناس عليه، قال صلى الله عليه وسلم: «والَّذِي نَفْسِي بِيَدِه، لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ولَتَنْهُوُنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ، أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللَّه أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْهُ، ثُمَّ تَدْعُونَهُ فَلا يُسْتَجَابُ لَكُمْ» رواه الإمام الترمذي.

الحريات في الإسلام

هذا الحديث يُبين خطأ فهم بعض الناس لموضوع الحريات في الإسلام، فبعضهم يظن أنّ الحرية في الإسلام معناها أن تترك كل إنسان يفعل ما يشاء ولا تنكر عليه، وأسوأ من ذلك من يظن أنّ المسلم إذا تمكّن ووصل إلى مرتبة القرار والأمر والنهي، يقول إنّ وظيفة الدولة الإسلامية هي رعاية الحريات، سواء حرية كفر، حرية زندقة، حرية فساد، حرية خير، حرية إسلام أيًا كان هذا العمل. مستدلين (من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) و(لا إكراه في الدين)، ولا شك أنّ هذا اجتزاء لنصوص الشريعة وأخذ بجزء من النصوص وترك للجزء الآخر وحتى الجزء الذي أخذوه لم يفهموه على وجهه !. وهناك آية في كتاب الله تكفي في نقض كل هذا المعنى (الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ) ولم يمتدحهم من أجل حماية الحريات

لا إنكار في مسائل الخلاف

مسألة الإنكار في مسائل الخلاف، هذه القاعدة صحيحة من وجه وغير صحيحة من وجه آخر، فليس كل خلاف يكون معتبرا، فالمراد أنّ الخلاف الذي يكون معتبرا عند وجود دليل أو شبهة دليل للوجه الذي ذهب اليه عامل هذا العمل، فلا يصح ولا يجوز أن يستدل مستدل على صحة عمله بمجرد وجود الخلاف، فكثير من المسائل وُجد فيها الخلاف والصواب فيها يكون ظاهرا من جهة الأدلة فمثلا حرمة تفرق المسلمين و إظهار الكافر على المسلم وحرمة أخذ المفاهيم عن الكون والإنسان والحياة من حضارات أخرى وتطبيق غير الإسلام كاملا غير مجتزئ، كلها مسائل وإن خالف فيها من خالف فالواجب فيها إنكارها فالقاعدة ليست على عمومها.

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

imprimerie STAG